

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

السوريون في مصر

" أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

دكتور/محمد سيد احمد

أستاذ علم الاجتماع المساعد

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

مقدمة:

أفضت الحرب في سورية إلى فرار أعداد كبيرة من السكان إلى بلدان الشرق الأوسط العربية وغير العربية المجاورة وإلى أوروبا وأمريكا الشمالية أيضا. ووفقا للتقديرات الرسمية التي توفرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين United Nations High Commissioner For Refugees (UNHCR) بلغ إجمالي عدد اللاجئين السوريين في بلدان الجوار الخمس وهي تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر إبان نهاية إبريل وبدايات مايو ٢٠١٩ ما مجموعه ٥.٦ مليون لاجئ من بينهم حوالي ٢ مليون لاجئ مسجلين بمعرفة المكاتب الوطنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان والأردن والعراق ومصر، حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون لاجئ مسجلين بمعرفة حكومة تركيا. ويشير البيانات إلى أن حوالي ٦٥% من إجمالي اللاجئين السوريين في منطقة الشرق الأوسط لجأوا إلى تركيا في حين اختصت الدول الأربعة الأخرى بما ينيف قليلا على الثلث أو حوالي ٣٥%. وعلى الترتيب، كان النصيب النسبي للبنان يبلغ حوالي ١٦.٧% من إجمالي اللاجئين السوريين، مقابل ١١.٧% في الأردن، وبلغ النصيب النسبي للعراق ٤.٥% ومصر ٢.٤%. وأخيرا بلغ نصيب دول المنطقة الأخرى ما يزيد قليلا على نصف في المائة (٠.٦%). ومن المؤكد أن لهذه الأرقام دلالات اجتماعية وسياسية وديموجرافية مختلفة. ففي لبنان - وبغض النظر عن مدى دقة الأرقام إذ أن هناك العديد من اللاجئين السوريين غير المسجلين بها- يمثل اللاجئين السوريين ما يتراوح ما بين ٢٠% إلى ٢٥% من إجمالي سكان لبنان، في حين أن الرقم المناظر في حالة الأردن يشير إلى أنهم يمثلون ٦.١% من سكان الأردن، أما في حالة العراق فإنهم لا يمثلون إلا ما يزيد قليلا على نصف في المائة، وفي حالة مصر فإنهم يبلغون بالكاد ١ لكل ألف من السكان. كما أن لنمط انتشار اللاجئين داخل المجتمع المستقبل وليس حجم اللاجئين فقط أثره على مدى تقبل المجتمع لهم. ففي بلدان مثل تركيا والأردن والعراق تقيم غالبية اللاجئين في معسكرات استقبال في حين أن معظمه في كل من مصر ولبنان يقيمون في التجمعات السكانية بصورة طبيعية. ومن شأن

ذلك أن يضع ضغوطاً متفاوتة على المجتمعات المحلية وعلى الخدمات المتاحة بها ومن ثم يؤثر على طبيعة التفاعلات بين السكان واللاجئين.

وتكشف الأدبيات المتاحة عن قدر كبير من التفاوت في الدراسات التي اهتمت بأوضاع المهاجرين واللاجئين السوريين في بلدان المقصد المختلفة. ويكشف موقع أكاديميا، على سبيل المثال، عن غلبة الدراسات التي أجريت على المهاجرين واللاجئين السوريين في تركيا، تليها لبنان ثم الأردن وأخيراً مصر. فعلى سبيل المثال يبلغ عدد الدراسات التي يوفرها الموقع المذكور عن تركيا ٣٩٢ دراسة باللغتين الإنجليزية والتركية إضافة إلى عدد محدود جداً باللغة العربية. أما لبنان فيوفر الموقع المذكور حوالي ٢٥ دراسة عن أوضاع اللاجئين السوريين فيها. وبالمقارنة مع ذلك، يبلغ عدد الدراسات التي تناولت أوضاع السوريين في الأردن على ذات الموقع ٢٢ دراسة. وأخيراً يسفر البحث على الموقع عن وجود ثمان دراسات عن أوضاع اللاجئين والمهاجرين السوريين في مصر.

مدلول ما تقدم مؤداه أنه وباستثناء تركيا، فإن عدد الدراسات في البلدان العربية التي قصدها المهاجرين اللاجئين السوريين في أعقاب الأزمة جد محدود. وفي حالة الدراسات التي أجريت في مصر، تعاني هذه الدراسات من أنها قد استندت إلى عينات محدودة الحجم ولجأت إلى الأساليب الكيفية في جمع مادتها العلمية. وقد هيمن على هذه الدراسات الطابع الأكاديمي المحض، حيث لم تتعرض لجانب السياسات التي ينبغي انتهاجها حال انتهاء الأزمة السورية الراهنة. وعلى النقيض من ذلك، تسعى هذه الدراسة بالإضافة إلى الأهداف الأكاديمية إلى تقديم بعض المقترحات بالسياسات التي يمكن لصانع القرار السوري أن يسترشد بها لتيسير عودة المهاجرين واللاجئين السوريين إلى بلدهم، وخصائص أولئك المهاجرين الأكثر ميلاً للعودة حال نهاية الأزمة.

أولاً : الدراسات السابقة

منذ اندلاع الأزمة السورية في مارس/آذار من العام ٢٠١١، بدأت حركة هجرة السوريين إلى بلدان أخرى بحثاً عن الأمان المفقود. ومع بداية العام ٢٠١٣ كان عدد المهاجرين السوريين في الشرق الأوسط قد وصل إلى ما يربو على ٢٠٠ ألف لاجئ. ومع اشتداد الأزمة، بدأت تتضاعف أعداد المهاجرين، فقد سجل بداية العام ٢٠١٥ ما يزيد على ثلاثة ملايين لاجئ، تضاعف هذا العدد بحلول العام ٢٠١٩ ليصل إلى ما يقرب من ستة ملايين لاجئ^(١)

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

وقد كان للعوامل الجغرافية دور كبير في توزيع اللاجئين على البلدان المختلفة؛ حيث حظيت البلاد التي تمتلك حدودًا مع سوريا بأكبر عدد من المهاجرين؛ فطبقًا لآخر إحصائيات صادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في أبريل ٢٠١٩، كان نصيب تركيا من المهاجرين السوريين حوالي (٦٤%) من إجمالي عدد المهاجرين بعدد (٣.٦٢١.٣٣٠ لاجئ)، وحوالي (١٦.٧%) في لبنان بعدد (٩٤٤,٦١٣ لاجئ)، والأردن بنسبة (١١.٧%) ويعد (٦٦٠,٣٩٣ لاجئ)، ثم جاءت العراق بنسبة (٤.٥%) ويعد (٢٥٣,٦٧٢ لاجئ)، ثم توزعت نسبة (٢.٣%) في مصر بعدد (١٣٢,٢٨١ لاجئ)، وتوزعت نسبة (٠.٦%) على باقي بلدان شمال أفريقيا^(٢)

من الجدير بالذكر، أن هذه الأرقام - رغم ضخامتها- لا تعكس الأرقام الحقيقية للمهاجرين السوريين، حيث تبقى هذه الأرقام هي فقط التي تم تسجيلها في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين؛ فمن ناحية لا تتضمن هذه الأرقام عدد المهاجرين السوريين في مختلف دول أوروبا أو آسيا أو باقي دول العالم؛ فقد منح الإتحاد الأوروبي حتى عام ٢٠١٧ الحماية لعدد حوالي ١٧٥ ألف لاجئ سوري. وقد وُجد أكثر من ٢.٢ مليون لاجئ - بطريقة غير شرعية- في دول الإتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥، انخفض هذا العدد في ٢٠١٧ ليصل إلى حوالي ٦٠٠ ألف^(٣). وحتى العام ٢٠١٦ كان هناك أكثر من مليون طلب سوري للجوء إلى أوروبا^(٤).

وعلى الصعيد الإقليمي، فثمة أعدادًا كبيرة وصلت إلى دول الملجأ عبر طرق وممرات حدودية بطرق غير شرعية ولم يتم تسجيلها، وهناك أعدادًا أخرى تم استقبالها عبر أقرباء لهم؛ وليس أدل على ذلك من التفاوت الكبير بين احصاءات المفوضية السامية وبين تقديرات الحكومات المختلفة؛ ففي الأردن -على سبيل المثال- بينما أعلنت المفوضية السامية أن عدد اللاجئين السوريين في الأردن بلغ حوالي ٦٥٩ ألف لاجئ في عام ٢٠١٧، أكدت الحكومة الأردنية في العام نفسه أن ثمة ٦٤٣ ألف لاجئ سوري إضافي غير مُسجلين^(٥) وفي العراق بينما أشارت المفوضية إلى أن عدد اللاجئين السوريين في العراق في عام ٢٠١٨ لم يتجاوز ربع مليون لاجئ، صرح رئيس حكومة إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، إن عدد اللاجئين السوريين في الإقليم وحده، تراجع إلى مليون و٤٠٠ ألف لاجئ سوري، بعدما كان مليونًا و٨٠٠ ألف^(٦).

وفي حالة مصر -على سبيل المثال- نجد أنه على الرغم من أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين قد أعلنت في أبريل ٢٠١٧ أن عدد اللاجئين السوريين في

مصر بلغ حوالي (١٢٢ الف لاجئ)، فإن وزير الخارجية المصري قد أعلن في نفس الشهر أن عدد اللاجئين السوريين في مصر زاد على ثلاثة أضعاف الرقم المذكور، ويقدر بحوالي (٥٠٠ ألف لاجئ سوري)^(٧). وعلى الرغم من أن هذه الأعداد المعلنة من قبل الحكومات المختلفة، هي مجرد تقديرات ليس لها أساس علمي، إلا أن الملاحظات الميدانية وتقديرات الخبراء في الشأن السوري -كلها- تشير أن هذه الإحصاءات المعلنة من قبل المفوضية السامية لا تشكل العدد الفعلي للاجئين السوريين وهي أقل بكثير من العدد الفعلي، وقد يرجع ذلك الى عدم التفرقة بين المهاجرين (الشرعيين وغير الشرعيين) واللاجئين، فالأرقام دائماً تركز على اللاجئين وتغفل المهاجرين لذلك سوف نعمل خلال الدراسة الراهنة تقديم تعريفاً إجرائياً لمن هم السوريون في مصر الذين سيخضعون لهذا البحث وهم حصرياً (المهاجرون الشرعيين وغير الشرعيين واللاجئين).

وأي كان، فلسنا في معرض الحديث عن هذا التفاوت في الأعداد، ولكن نود أن نشير إلى أن هذا التنامي السريع لأعداد المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية قد فاقم المخاوف الوجودية القائمة أصلاً في هذه البلدان المضيفة، وفي غمرة المخاوف من تطاول فترة الهجرة في هذه البلدان، عمدت معظم بلدان المنطقة إلى عدم دمج المهاجرين واللاجئين السوريين لدفعهم إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية، وكان ذلك يعني انتهاج سياسة تحدّ من نفاذ اللاجئين إلى الخدمات، والانتقاص من حقوقهم المنصوص عليها دولياً من ناحية، وشدّدت الرقابة على المعابر الحدودية التي كانت مفتوحة في الماضي أو أغلقت تماماً من ناحية أخرى^(٨). ولا شك أن مثل هذه الأمور، تضع عقبات كثيرة أمام اللاجئين السوريين في امكانية العيش -عيشة آمنة وإنسانية- في بلاد الملجأ، وينعكس بالسوء على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن يبقى السؤال؛ هل اهتم البحث العلمي بالتعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسوريين في بلاد الملجأ بصورة عامة، وفي مصر بصورة خاصة؟ وما هي احتمالات عودتهم إلى بلادهم؟ وبالأحرى ماذا ينتظر السوريون من الحكومة السورية لكي يعودوا إلى منازلهم؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، فقد سعينا إلى ثير أغوار التراث البحثي في هذا الشأن، وكانت ثمة اتجاهات عامة وسمت الدراسات البحثية في هذا الصدد، حيث يمكن تقسيم الدراسات التي تناولت أوضاع المهاجرين واللاجئين بصورة عامة والمهاجرين واللاجئين

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "
السوريين بصورة خاصة؛ على المستوى العالمي وعلى المستوى الإقليمي، مع التركيز على الدراسات التي تمت على المستوى المحلي (الوضع في الدولة المصرية). على النحو التالي:
١- على المستوى العالمي:

جاءت معظم الدراسات -التي استطنا إحصاءها- في هذا المستوى عبارة عن تقارير أو دراسات تنطرق إلى دراسة مشكلة اللاجئين بصورة عامة، دون التركيز على جنسية دون الأخرى، وكانت معظمها عبارة عن دراسات وصفية لأعداد اللاجئين فتحدثت عن المشكلة بصورة سطحية دون التعمق في أوضاع اللاجئين كدراسات (European Commission, 2016, [European Parliament](#), 2017, Federal foreign policy, 2016)⁽⁹⁾

وجاءت بعض الدراسات تركز على الصعوبات التي يواجهها اللاجئون السوريون -بصورة خاصة- والتي تتمثل بصورة رئيسية في العزلة الاجتماعية والتمييز وعدم القدرة على الاندماج أو بالأحرى عدم تقبل المجتمع الألماني لهم، ونقص التعليم وفرص العمل، إلى جانب السياسات المتعلقة بمدى موافقة طالبي اللجوء على البقاء وأين يمكنهم العيش، وأخيراً سياسة لم شمل الأسرة في ألمانيا، والتي تركت العديد من الأسر السورية غير قادرة على لم الشمل كدراسة⁽¹⁰⁾ (Olk, 2016, Engler, 2016). وناقشت دراسة (فارس لونيس، عام ٢٠١٦)⁽¹¹⁾ مشاكل ادماج اللاجئين السوريين في ألمانيا والعقبات التي تواجه عملية الإدماج.

ومن أكثر الدراسات توسعاً في درس أوضاع اللاجئين السوريين؛ دراسة مركز العدالة الاجتماعية التي ناقش فيها مشكلات اللاجئين السوريين في الاتحاد الأوروبي مع التركيز على بريطانيا، وقد ركزت الدراسة على إعادة توطين اللاجئين السوريين في المملكة المتحدة مع التركيز بشكل خاص على العوائق أمام الوصول وفعالية التنفيذ عبر قطاعات الإسكان، وفرص العمل والحياة، والتكامل المجتمعي، والتعليم، والرعاية الصحية⁽¹²⁾

وتناولت دراسة (McGuinness) التي أجراها عام ٢٠١٧، سياسات المملكة المتحدة في إعادة توطين اللاجئين السوريين وأفردت مساحة خاصة لبرنامج إعادة توطين الأشخاص السوريين الضعفاء في المملكة المتحدة (The UK's Syrian Vulnerable Person Resettlement Programme)⁽¹³⁾ ودرس (Abu Jiries et all, 2014) سياسات الولايات المتحدة تجاه الأزمة السورية⁽¹⁴⁾

٢- على المستوى الإقليمي:

لقد تركز السوريون -كما ذكرنا آنفاً- في البلدان الحدودية لسوريا؛ في النطاق الإقليمي للشرق الأوسط؛ ومن ثم تزايد اهتمام باحثي الإقليم بدراسة أوضاع اللاجئين السوريين في

بلدان الملجأ من حيث؛ تعليمهم، والتأثرات النفسية، وتأثيراتهم الاقتصادية والاجتماعية على بلدان الملجأ.. إلخ. ولذا تنوعت الدراسات في هذا الإطار تنوعاً كبيراً؛ فركزت بعضها على تفاصيل الأزمة السورية وأسبابها؛ وتداعياتها على البيئة الداخلية، ومدى تأثير وتأثر البيئة الدولية والإقليمية بها، وكذلك تداعياتها على مستقبل التحالفات والتوازنات الإقليمية والدولية (سهام فتحي، ٢٠١٥) (١٥)

وما يهمننا في هذا الإطار تلك الدراسات التي ركزت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين وأهمها؛ تلك التي ناقشت الوضع الاجتماعي للاجئين السوريين في الجزائر (عمار مساعدي وفريدة بلفراق، ٢٠١٦) (١٦)، وركزت دراسة (صابرين عوض، ٢٠١٦) (١٧) على الأوضاع الاجتماعية للاجئين السوريين في دول الملجأ، وهل يمكنهم العيش حياة مستقلة يمارسون فيها ثقافتهم ومناسباتهم الاجتماعية بشكل طبيعي أم لا؟ وهل تأثر اللاجئين السوريين بالثقافة المغيرة لبلدان الملجأ أم لا؟. وتناولت دراسة (نبيل مدالله العبيدي، ٢٠١٦) (١٨) حقوق اللاجئين السوريين القانونية في تركيا والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجههم، ثم الحلول الممكنة لتجاوز هذه المشاكل.

٣- على المستوى المحلي:

- أشرنا فيما سبق إلى التفاوت الواضح بين أعداد السوريين اللاجئين في مصر طبقاً لإحصاءات المفوضية السامية لشئون اللاجئين والهجرة، والعدد الفعلي لهم؛ ففي ٢٠١٣ أشارت بعض التقديرات الرسمية إلى أن عدد اللاجئين السوريين في مصر يتراوح بين (٣٠٠ : ٤٠٠ ألف) لاجئ سوري (١٩). (Akram et al, 2014). وفي أبريل ٢٠١٧، أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين؛ أن عدد اللاجئين السوريين في مصر بلغ حوالي (١٢٢ ألف لاجئ)، في الوقت نفسه أعلن وزير الخارجية المصري أن عدد اللاجئين السوريين في مصر زاد على ثلاثة أضعاف الرقم المذكور، ويقدر بحوالي (٥٠٠ ألف لاجئ سوري) (٢٠). وفي يناير ٢٠١٩، صرح تيسير النجار؛ رئيس الهيئة العامة لشئون اللاجئين السوريين في مصر، إن عدد اللاجئين السوريين في مصر بلغ مليون لاجئ (٢١). ويمكن تبرير هذا التفاوت بعدم تحديد المفاهيم بشكل حاسم فهناك خلط دائم بين المهاجرين (شرعيين وغير شرعيين) واللاجئين، فالتقديرات الصغيرة يكون المقصود بها اللاجئين أما التقديرات الكبيرة فتضم الى جانب اللاجئين المهاجرين سواء كانوا شرعيين أو غير شرعيين.

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

وعلى الرغم من ضخامة هذه الأعداد، فإن ذلك لا يقابله اهتمام بحثي مماثل لحجم الأزمة وتحدياتها، وعلى الرغم من البحث والتقصي عن دراسات لأوضاع السوريين في مصر، لم نصل إلا لعدة دراسات لا تتجاوز عشر دراسات. وقد ركزت هذه الدراسات على الظروف الحياتية للاجئين السوريين في مصر، والصعوبات والمخاطر التي يواجهونها من عدم وجود مخيمات للاجئين، إلى الحشد الإعلامي ضد اللاجئين إلى الاعتقالات والاحتجازات التعسفية (اللجنة السورية لحقوق الإنسان، ٢٠١٣)^(٢٢). وفي تقريرها عن أوضاع اللاجئين في مصر، أشارت منظمة العفو الدولية إلى تزايد العنف ضد اللاجئين لاسيما مع حالات العنف التي شهدتها البلاد أثناء الموجات الثورية المتلاحقة، وتعرض السوريون بصورة خاصة إلى مزيد من العنف لاسيما بعد أحداث ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣؛ حيث أصبح ينظر إليهم على أنهم موالين للرئيس مرسي وللإخوان (هشام عيسي، المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، بدون تاريخ)^(٢٣).

ولعل أهم الدراسات في المجتمع المصري حول أوضاع اللاجئين السوريين دراسة (Ayoub and Shaden Khallaf, 2014)^(٢٤) والتي سعت إلى فهم التحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون في مصر في خضم التغييرات السياسية المستمرة، وأشارت الدراسة إلى تغير الظروف المعيشية للاجئين السوريين في مصر بتغير النظام السياسي الحاكم؛ حيث زادت الصعوبات والمشاكل التي يواجهها اللاجئون السوريون في مصر بعد سقوط حكم الإخوان، وزادت الهجمات الإعلامية على اللاجئين السوريين، كما اتسم تعامل الحكومة المصرية بعدم الوضوح وازدواجية المعايير ولقد غطت هذه الدراسة الفترة من ٢٠١١ وحتى أغسطس ٢٠١٣. واستكمالاً لدراستها قدمت "مايسة أيوب" دراسة أخرى بعنوان "موقف اللاجئين السوريين في مصر" وغطت هذه الدراسة الفترة من أغسطس ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦، وأشارت "أيوب" إلى زيادة مشاكل اللاجئين السوريين في مصر في تلك الفترة لاسيما مع فرض قيود على التأشيرات وتجديد تصاريح الإقامة، وكذلك أشارت إلى تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي لعدد كبير منهم (Ayoub, 2016)^(٢٥).

وأشارت دراسة (سحر حساني بربري، ٢٠١٧) إلى أن اللاجئين السوريين في مصر يعيشون في ظل ظروف اقتصادية صعبة، وإلى جانب تدني الأوضاع الاقتصادية للاجئين السوريين، فثمة صعوبات تتعلق بصعوبة الحصول على الإقامة أو تجديدها، والصعوبات المتعلقة بتعليم أبنائهم، إلى جانب المخاطر النفسية والاجتماعية التي يتعرضون لها بسبب سوء أحوالهم بصورة عامة^(٢٦).

وحاولت دراسة (Shahjahan Bhuiyan, 2016) التعرف على سياسات الحكومة المصرية تجاه اللاجئين بصورة عامة واللاجئين السوريين بصورة خاصة، وتوصلت الدراسة إلى أن تغير سياسات الحكومة المصرية تجاه اللاجئين بتغير الحكومات وتوجهاتها السياسية المختلفة، وتباينت الالتزام بالأطر الدولية والقوانين الوطنية في العديد من الحالات وفقا للاعتبارات السياسية والأمنية، وقد أثرت الحالة الاقتصادية للبلاد أيضا على نهج الحكومة تجاه اللاجئين^(٢٧).

• الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة :

يشكل السوريون ما يقرب من ثلث جميع اللاجئين حول العالم^(٢٨)، مما يجعل مشكلاتهم متفاقمة، وتحتاج إلى اهتمام أكبر من قبل دول الملجأ. وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تهتم ببحث مشاكل اللاجئين السوريين حول العالم، إلا أن ثمة ملاحظات كثيرة، وانتقادات عدة يمكن توجيهها إلى هذه الدراسات، ويمكن إجمال هذه الملاحظات فيما يلي:

١- غياب الاهتمام الأكاديمي للبحث في أوضاع المهاجرين واللاجئين السوريين، وجاءت معظم الاهتمامات من قبل منظمات حقوق الإنسان والتي لا تخلو من الطابع الأيديولوجي.

٢- اعتمدت معظم الدراسات السابقة على احصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، واعتبرتها أرقامًا مسلمًا بها، ومن ثم تناست هذه الدراسات الأعداد الكبيرة للمهاجرين واللاجئين غير المسجلين بالمفوضية، والتي تتزايد مشاكلهم وأوضاعهم بتزايد أعدادهم في بلدان الملجأ.

٣- جاءت بعض الدراسات؛ نظرية تتعرض لمفهوم اللاجئ في القوانين الدولية والمحلية، وتعريفاته، وحقوق اللاجئين في دول الملجأ طبقًا للقوانين الدولية، أو اعتمدت على تحليل بيانات ثانوية من منظمات دولية وإقليمية، أو من خلال أخبار الصحف والجرائد الإلكترونية، أو من خلال البرامج التلفزيونية، ولم تعتمد هذه الدراسات على عمل ميداني رصين ترصد من خلاله أوضاع اللاجئين السوريين في أرض الواقع لتتعرف على أوضاعهم عن قرب، وكيف يعيشون أو يتزوجون أو يعلمون أبنائهم ويعالجونهم..إلخ.

٤- اعتمدت بعض الدراسات السابقة على المنهج الكيفي - وهو المنهج الذي يعتمد على جمع بيانات تثير العمق دون النطاق- وذلك عن طريق المقابلات المتعمقة مع

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

اللاجئين، وهو منهج رغم أهميته في جمع بيانات متعمقة عن الظاهرة موضوع الدرس، إلا أنه يستدعي استخدامه توافر بيانات كمية وصفية كافية للظاهرة تجعلنا نتعرف على ملامحها الأساسية قبل التعمق في درسها من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه لا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسات لاعتمادها على مفردات بحثية قليلة للغاية.

٥- اعتمدت بعض الدراسات على المنهج الكمي - وهو المنهج الذي يعتمد على جمع بيانات تتعلق بالنطاق دون العمق- وذلك عن طريق استمارات الاستبيان - وهو المنهج الأكثر ملائمة عند درس الأوضاع الاقتصادية بصورة خاصة - ، ولكن لم تكن العينات كبيرة أو ممثلة أو كافية للتعميم على جموع السوريين في البلد محل الدراسة. بل اعتمدت بعضها على عينات مكونة من ثماني مفردات واعتبرتها عينة كافية.

٦- وعند التطرق لوضع الدراسات السابقة -فيما يتعلق بمعالجة قضايا اللاجئين السوريين- في مصر بصورة خاصة، تلاحظ انخفاض شديد في عدد هذه الدراسات، فرغم البحث والتقصي لم نجد سوى ست دراسات تتعلق بأوضاع السوريين في المجتمع المصري، جاءت معظم هذه الدراسات من قبل منظمات حقوق الإنسان (اللجنة السورية لحقوق الإنسان، المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين) أو من قبل باحثين أجانب (Shahjahan, 2016)، وجاءت دراسة (سحر حساني بربري، ٢٠١٧) التي حاولت التعرف على أوضاع اللاجئين السوريين في المجتمع المصري معتمدة على المنهج الكيفي من خلال مقابلات مع ٢٠ مفردة من اللاجئين السوريين، اعتمدت على جمع بيانات متعمقة دون أن يكون هناك وصفاً دقيقاً متوفراً عن الظاهرة، ومن عينة غير ممثلة لا يمكن معها التعميم. بينما جاءت الدراسة الأهم لمايسة أيوب، وشادين خلاف (Ayoub and Shaden Khallaf, 2014) لتغفل وصف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين، وتركز على التحديات التي تواجههم.

وبناء على ما سبق، فإن الدراسة الراهنة، تحاول التغلب على المشكلات المعرفية التي وقعت فيها معظم الدراسات السابقة؛ حيث تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى وصف دقيق للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين واللاجئين السوريين في المجتمع المصري من ناحية، وتحاول التعرف على احتمالات عودتهم، وماذا ينتظرون من الحكومة السورية لكي يعودوا إلى منازلهم؛ وهي النقطة التي لم تنطرق إليها أي من الدراسات السابقة. كما تحاول هذه الدراسة التغلب على المشكلات المنهجية للدراسات السابقة؛ حيث تعتمد هذه الدراسة على المنهج الكمي؛ حيث تقوم بجمع بيانات كمية عن طريق الاستبيان،

وتحاول الدراسة جمع بيانات من عينة كبيرة نسبياً من المهاجرين واللاجئين في المجتمع المصري حيث شملت العينة ٥٠٠ أسرة معيشية تجاوزوا الألف مفردة، مما يمكن معه التعميم الى حد كبير على الوضع في المجتمع المصري.

ثانياً: مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها:

تتبلور مشكلة الدراسة في تحليل أبعاد الأحوال المعيشية للمهاجرين واللاجئين السوريين في مصر، للتعرف على قضايا الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، من أجل معالجة قضية احتمالات العودة إلى سورية بعد انتهاء الحرب.

وبناءً على ذلك تحدد تسعى الدراسة الراهنة لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في التعرف على الأحوال المعيشية للسوريين في مصر واحتمالات عودتهم، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

١- التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين واللاجئين السوريين في مصر والتغيرات التي طرأت عليها بعد الهجرة واللجوء.

٢- التعرف على الدوافع التي أدت للهجرة واللجوء الى مصر دون غيرها من البلدان.

٣- التعرف على الظروف المعيشية للمهاجرين واللاجئين السوريين في مصر.

٤- التعرف على موقف المهاجرين واللاجئين السوريين من الأزمة السورية، واتجاهاتهم من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بهذه الأزمة.

٥- التعرف على رؤية المهاجرين واللاجئين السوريين في مصر لاحتمالات حل الصراع على المستويين الميداني والسياسي، واحتمالات عودتهم، والشروط الواجب توافرها للعودة.

ووفقاً لهذه الأهداف تسعى الدراسة للإجابة على سؤال رئيسي هو: ما هي الأحوال

المعيشية للسوريين في مصر؟ وما هي احتمالات عودتهم؟

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١- ما هي الخصائص الاجتماعية- الاقتصادية للمهاجرين واللاجئين السوريين في

مصر؟ وينطوي هذا التساؤل على قضايا مثل (العمر والنوع والحالة الاجتماعية

والحالة التعليمية والانتماءات الدينية والمذهبية والمهنة والحالة العملية وقطاع

النشاط الاقتصادي وما إليها).

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

- ٢- ما هي التغيرات التي طرأت على الخصائص الاقتصادية للمهاجرين واللاجئين من حيث المهن التي يمتنونها وقطاعات النشاط والحالة العملية والدخل وغيرها؟
- ٣- ما هي الدوافع التي أدت بهم إلى الهجرة واللجوء إلى مصر دون غيرها من البلدان الأخرى التي كان يمكن لهم اختيارها؟
- ٤- ما هي الظروف المعيشية للمهاجرين واللاجئين السوريين بفئاتهم العمرية والنوعية والمهنية في مصر؟
- ٥- ما هو موقف المهاجرين واللاجئين السوريين من الأزمة الدائرة في سورية؟ وما هي اتجاهاتهم من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالأزمة السورية الحالية سواء أكانت سورية أم عربية أم أجنبية؟
- ٦- كيف يرى المهاجرون واللاجئون السوريون احتمالات حل الصراع الدائر في سورية الآن على المستويين الميداني والسياسي؟
- ٧- كيف يقيم المهاجرون واللاجئون احتمالات عودتهم حال انتهاء الأزمة؟ وما هي الشروط التي يرون ضرورة توفرها لعودتهم؟

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

السوريون في مصر من هم ؟

بالنظر إلى أن مصر وسورية ليستا دولتا جوار، أي لا توجد حدود مشتركة بينهما فإن المواطنين السوريين القادمين إليها منذ اندلاع الأزمة السورية قد أتوا إلى مصر بتخطيط مسبق. ولذلك يغلب على هجرة المواطنين السوريين إلى مصر الطابع الرسمي حيث أن معظمهم موجات الوصول الأولى على الأقل قد وصلت القاهرة مباشرة عن طريق خطوط الطيران، ومن ثم فقد استطاعوا الاحتفاظ بهوياتهم وأوراقهم الثبوتية وذلك بخلاف الذين عبروا الحدود إلى دول الجوار بشكل مفاجئ.

ولعله يمكننا تصنيف المواطنين السوريين في مصر باستخدام عدة تصنيفات على النحو التالي:

• التصنيف الأول : التصنيف الزمني :

- ١- الذين وصلوا جوا في بداية الأزمة مباشرة من دمشق إلى القاهرة.
- ٢- الذين قرروا تغيير دولة اللجوء بعد دخولهم بلد اللجوء الأول وقرروا الرحيل إلى القاهرة عندما كان ذلك متاحا.

٣- الذين منعوا من التوطن أو الرحيل إلى بلد ثالث (مصر) لكن رفضت طلباتهم فاضطروا إلى الدخول بشكل غير قانوني برا من خلال اختراق الحدود مع السودان (التي كانت ومازالت تسمح لهم بالدخول بدون قيود).

• التصنيف الثاني : التصنيف الرسمي / القانوني :

١- لاجئون: وهم الذين تقدموا للحصول على صفة لاجئ من خلال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتمت الموافقة على طلباتهم.

٢- طالبو لجوء : وهم تقدموا للحصول على صفة لاجئ من خلال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ولم يتم البت في طلباتهم.

٣- أصحاب طلبات لجوء مرفوضة : وهم من تقدموا للحصول على صفة لاجئ من خلال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتم رفض طلباتهم لسبب أو لآخر.

٤- من لم يتقدموا بطلب لجوء بالأساس : وهؤلاء يقيمون بصفة غير قانونية إن كانوا لا يستطيعون الحصول على إقامة لأي سبب آخر.

التصنيف الثالث: التصنيف الإجرائي لأغراض البحث الراهن:

ويمكن تصنيف من تمت مقابلتهم على النحو التالي:

١- مواطنون خرجوا بشكل قانوني من سورية ودخلوا مصر بشكل قانوني، وقاموا بكل الإجراءات القانونية للإقامة والعمل. (مهاجرون شرعيون / نظاميون).

٢- مواطنون خرجوا من سورية بشكل قانوني إلى دولة من دول الجوار، ثم دخلوا إلى مصر بشكل غير قانوني، ولم يحصلوا على إقامة أو تصريح بالعمل، وتغض السلطات المصرية الطرف عنهم (مهاجرون غير شرعيون / غير نظاميون).

٣- مواطنون خرجوا من سورية بشكل غير قانوني ودخلوا إلى مصر بشكل غير قانوني، ولم يحصلوا على إقامة أو تصريح عمل، وتغض السلطات المصرية الطرف عنهم. (مهاجرون غير شرعيون / غير نظاميون).

٤- مواطنون خرجوا من سورية بشكل قانوني إلى احدى دول الجوار، ثم قاموا بدخول مصر بطريقة غير قانونية، ثم قاموا بتسجيل أنفسهم في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. (لاجئون)

٥- مواطنون خرجوا من سورية بشكل غير قانوني ودخلوا إلى مصر بشكل غير قانوني، ثم قاموا بتسجيل أنفسهم في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. (لاجئون)

السوريون في مصر" أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم"

٦- مواطنون خرجوا من سورية بشكل قانوني، ودخلوا مصر بشكل قانوني، ثم سجلوا

أنفسهم في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. (لاجئون)

وبناء على العرض السابق يمكننا حسم من هم السوريين في مصر ؟ فهم إما مهاجرون شرعيون، أو مهاجرون غير شرعيين، أو لاجئون، لذلك سوف نستخدم مصطلح المهاجرين واللاجئين لتوصيف عينة الدراسة على مدار البحث الراهن.

رابعاً: الإطار النظري للدراسة:

تعد النظرية الاجتماعية أحد الأدوات المساعدة على تفسير خبراتنا اليومية في الحياة، وهي أداة لا غنى عنها في دراسات وبحوث علم الاجتماع، ويعطي تعدد النظريات في هذا العلم الفرصة للباحثين لاختيار الإطار النظري المناسب لفهم وتفسير الوقائع التي يدرسونها، وعلى الرغم من تفضيل الباحث لبناء نموذج نظري متعدد الأبعاد لتفسير الظواهر التي يقوم بدراستها، إلا أنه وفي هذه الدراسة يرى أن نظرية المركز والأطراف المعروفة بنظرية " التبعية " يمكن أن تشكل ركيزة أساسية لفهم ما حدث ويحدث في الأزمة السورية.

فإذا كانت نظرية التحديث التي كانت تنادي بها دول المركز الرأسمالي من أجل تنمية الدول في العالم الثالث ترى أن على الدول النامية أن تتخذ من التنمية التدريجية سبيلاً حتى تصل إلى مستوى الدول المتقدمة من خلال مراحل خمس تبدأ من التحول من اقتصاد زراعي إلى بداية الاقتصاد الصناعي إلى مراحل متقدمة يدخل فيها الاستثمار دوراً في بناء اقتصاديات هذه الدول، ولكن مع بقاء معظم بلدان العالم الثالث في مرحلة التخلف والتبعية الشاملة للغرب جاءت نظرية المركز والأطراف لتعطي الدلائل على أن دول العالم الثالث مفروضة عليها التخلف والتبعية فرضاً وذلك بسبب وجود مركز قوى تهيمن على باقي الأطراف في العالم^(٢٩)، هذا المركز تقف فيه قوى عالمية متحالفة استراتيجياً من أجل هدف واحد وهو السيطرة والهيمنة على كامل دول الأطراف، كما أن دول المركز تعيش وتترعرع على دول الأطراف التي تمد المركز سواء أكان ذلك بالمواد الخام الطبيعية أو حتى الموارد البشرية الرخيصة.

وتحويلها إلى أسواق لتصريف المنتجات والتي يتم توظيفها لبقاء المركز متطوراً وإبقاء التخلف واقعاً فعلياً في دول الأطراف^(٣٠)، وتتسم دول المركز و التي ترتبط فيما بينها^(٣١) بمجموعة من السمات وفق الآتي:

- السمات الاقتصادية: (مشروعات اقتصادية متعددة الجنسيات، مركز للمواد الاستراتيجية، مناطق تمويل واستثمار، بيئة صناعة تكنولوجية متطورة، وإدارة تكنوقراطية عالية التخصص) .
 - السمات الاجتماعية: (الرفاهية الاجتماعية بسبب ارتفاع الدخل ، وانخفاض مستويات البطالة، وضمان اجتماعي عالي، ومستوى عال من الحريات).
 - السمات السياسية: (تتمتع بالاستقرار السياسي، والاستقلال بالقرار السياسي، وتتحكم بالقرار السياسي لدول الأطراف).
- وعليه إن دول المركز في النظام العالمي تتحكم في دول الأطراف عن طريق:
- السيطرة على موارد الطاقة: من خلال تحكم دول المركز في ملف مثل الطاقة من ناحية توفير الامداد الآن وأيضا ضمان الاحتياطي في المستقبل كما يتم الضغط على دول الأطراف لتخفيض انتاج النفط من أجل الحفاظ على السعر الذي تحدده دول المركز^(٣٢).
 - السيطرة على الغذاء: إن السيطرة والتحكم بالموارد الغذائية وخاصة القمح كونه محصول استراتيجي لا يمكن للشعوب والأمم أن تستغني عنه ومن خلاله لا يقوى أي نظام من الأنظمة مهما بلغت قوته و سلحة على المقاومة والصمود والتحدي وهو لا يملك اكتفاءً من الطعام وخاصة القمح^(٣٣).
 - السيطرة على انتاج و بيع السلاح والعمل على خلق الصراعات : إن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر الدول المصنعة و المصدرة للسلاح لدول الأطراف وهذه صناعة أرباحها تفوق الخيال و صفقاتها تبدأ بالمليار فما فوقه، وتتنافس القوى العالمية في الترويج لسلاحها وصناعاتها العسكرية بل قد تدخل في حروب تكون من أهدافها التكتيكية اختبار ترسانتها من الأسلحة و الترويج لها عالميا ، ولا تسمح دول المركز لأي طرف من دول الأطراف أن يوطن على أراضيها صناعات عسكرية مستقلة توفر له المعدات العسكرية والذخائر الضرورية لجيشه.^(٣٤)
 - السيطرة على وسائل الاعلام العالمي : حيث تتحكم دول المركز بوسائل الاعلام العالمي^(٣٥) والأقمار الصناعية وشبكة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لأغراض منها فرض الهيمنة الفكرية والثقافية وهو ما يعرف بالقوة الناعمة^(٣٦) وأغراض أخرى مخابراتية ، إن الاستعمار الفكري و الثقافي هو أسوأ أشكال الاستعمار وتكمن خطورة هذا الاستعمار في أنه يقوم بدور دعائي دائم لنموذج الحياة في دول المركز ويكرس

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم"

الهيمنة الاقتصادية وهو شرط أساسي من شروط ديمومة استغلال دول المركز لدول الأطراف الفقيرة.

- مصادرة القرار السياسي لدول الأطراف : حيث تمنع دول المركز دول الأطراف من أن تكون لها سياساتها المستقلة وتحالفاتها الدولية لذا تصبح مفاهيم من قبيل مقاومة الاحتلال والهيمنة والسيطرة من قبل دول الأطراف هي إرهاب وعدوان بالنسبة لدول المركز ومحاولة بناء اقتصاد مستقل يكتفي ذاتياً هو عمل عدائي و يصبح النظام في هذه الدولة من النظم العدوانية المارقة التي يجب أن تحاصر^(٣٧) وهذه حالة سورية ومن ينهج نهجها.

ومن العرض السابق نجد أن هناك خلل بنيوي في منظومة الموارد الهامة والتي تتحكم بها دول المركز في الأطراف التي تملك مجموعة من المعوقات البنيوية الذاتية وأخرى مفروضة عليها ونتيجة لذلك تتسم دول الأطراف بأنها :

- تابعة على المستوى الاقتصادي وتعتمد على تصدير المواد الأولية وذات مديونية خارجية كبيرة^(٣٨).
- متخلفة من الناحية التكنولوجية و يعود ذلك إلى احتكار دول المركز للصناعات والتكنولوجيات المتقدمة^(٣٩).
- وجود فجوة غذائية كبيرة.
- لا تملك قرارها السياسي المستقل^(٤٠).

في الواقع إن دول الأطراف يجب ان تستقل باقتصاداتها وقرارها السياسي حتى تحقق التنمية في بلدانها وإن تمت حالة الانفكاك عن المركز يمكن أن تصبح لها كياناتها المستقلة وعلاقتها الاقتصادية الخارجة عن منظومة الاقتصاد الكوني الأمر الذي يحفظ لها قرار سياسي مستقل و يجعلها تفلت من أسر التبعية و التخلف ويمكن ان ندلل على هذه القضية من خلال دراسة الحالة السورية قبل الحرب الكونية عليها:

في نهاية الثمانينيات تعرضت سورية إلى حصار اقتصادي خانق من الدول الغربية مع نهاية المعركة العسكرية مع تنظيم الاخوان المسلمين والتي انتهت بكسر شوكة ذلك التنظيم عسكرياً فكان الخيار الآخر للمشروع الأمريكي في المنطقة العربية هو العقوبات الاقتصادية الخانقة والتي أدت إلى فقدان معظم المواد المستوردة من الأسواق وتوقفت الكثير من المعامل والمصانع بسبب نقص حاد في قطع الغيار ونقص في مستلزمات الانتاج، ومع أصرار الرئيس حافظ الأسد على عدم الخضوع للتبعية تم اعتماد استراتيجية وطنية متكاملة

أدت إلى نقلة نوعية في تأمين البدائل الوطنية لكل المستوردات وعلى كافة المستويات و أدت تلك الاستراتيجية إلى إعادة تشغيل المعامل (المصانع) السورية بقطع الغيار المصنعة محلياً ووصلت سورية بعدها إلى السوق المكتفي ذاتياً من خلال تلاحم العناصر الاقتصادية البنوية وحققت سورية بعدها الانتصار الكلي على سياسة الحصار التي فرضتها الدول الامبريالية وكانت تلك العناصر كالآتي :

- وجود قطاع زراعي كبير أمن لسورية الاكتفاء الذاتي من القمح والسكر والخضار وغيرها ويمكن سورية من تحقيق مقولة (نأكل مما نزرع).
- وجود قطاع صناعي متوسط مد السوق المحلية بالعديد من السلع التي كانت تستورد فيما سبق و حققت سورية من خلاله مقولة (نلبس مما نصنع) .
- وجود قطاع تجاري وقطاع خدمي وعلاقات اقتصادية مع دول الجوار أمن لسورية بعض قطع النقد الأجنبي من جراء تصدير الفائض من منتجات القطاع الزراعي و الصناعي.
- وجود أيدي عاملة ماهرة استطاعت خلق بدائل منتجة محلياً للعديد من السلع و منها قطع الغيار^(٤١)

لقد حققت سورية على المستوى الاقتصادي (الاكتفاء الذاتي) وعلى المستوى السياسي (إقرار التعددية السياسية)^(٤٢) وهو ما أحدث تقدماً ملموساً حيث تحققت في سورية التنمية (الوطنية المستقلة) بناء على مفهوم التمحور حول الذات الوطنية المتحررة من النظام الامبريالي وبشكل نمت فيه وتوحدت الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية وبالتالي نمت الوطن بكل فئاته وقطاعاته ونجح في الإفلات من التبعية.^(٤٣)

واستطاعت من خلاله سورية إدماج الاقتصاد الوطني في نظام واحد يتم من خلال تجاوز البنية الاحتكارية للنظام الامبريالي المعادي والذي يهدف إلى الاستيلاء على خيارات البلاد و مصادرة قرارها السياسي خدمة للمشروع الصهيوني في المنطقة العربية تلك الاستراتيجية الوطنية مكنت سورية من الوصول إلى النتائج الآتية :

- ١- إن التنمية الوطنية المستقلة أدت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ٢- إن الاكتفاء الذاتي مكن سورية من الحفاظ على قرارها السياسي المستقل.
- ٣- إن الاكتفاء الذاتي مكن سورية من الخروج من كونها طرفاً لأي مركز وخلق منها دولة وطنية غير تابعة عن طريق انهاء التبعية السياسية و الاقتصادية.

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

٤- التمحور حول الذات الوطنية فجر الطاقة الابداعية للإنسان السوري وأصبح التقدم ظاهرة ملموسة بسبب فك الارتباط مع الغرب الاستعماري الذي يصنع التخلف في البلدان النامية.

إن نظام الانتاج الوطني المعتمد على الخبرات الوطنية أدى إلى نشوء صناعة موجهة لخدمة الداخل السوري المقاوم فالصراع الطبقي بين الرأسمالية الوطنية والطبقة العاملة تلاشى لأن الدولة كانت حاضرة في كل الميادين فكان التعليم المجاني والصحة المجانية والوصول إلى اشباع نوعي وكمي لاحتياجات الانسان السوري كما أن الوضع الأمني حقق أعلى مستويات الأمن والأمان على مستوى العالم .

وما أشبه اليوم بالأمس فبعد انتصار سورية على كل قوى التآمر في العالم عسكرياً خلال ثماني سنوات من الحرب ، تحاول القوى المعادية من خلال الاقتصاد عن طريق ما أطلق عليه " قانون قيصر" الوصول إلى ما عجزت عنه عسكرياً الأمر الذي يتطلب ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية تعيد تحقيق مقولة الاكتفاء الذاتي لأنه من المستحيل الوصول للنصر حينما نعتمد على الخارج لتأمين متطلبات الحياة وقدّر سورية على الدوام تحقيق النصر بفضل وعيها بضرورة مواجهة مشروع التبعية، لذلك تسعى سورية خلال مرحلة إعادة الاعمار إلى عودة مواطنيها المهاجرين واللاجئين في دول العالم باعتبارهم أحد أهم أدواتها في تحقيق التنمية المستقلة في مواجهة مشاريع التبعية الغربية، وتجاربها وخبراتها السابقة سوف تساعدها على العودة مرة أخرى لمواصلة عملية البناء والتعمير.

خامساً: منهجية الدراسة:

تندرج الدراسة الراهنة ضمن نمط الدراسات الوصفية - التحليلية في علم الاجتماع، وتتبنى هذه الدراسة منهجية كمية تعتمد على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وعليه فقد تم تصميم صحيفة استبيان تترجم تساؤلات الدراسة إلى مؤشرات قابلة للقياس.

وبالنظر إلى عدم وجود اطار محدد لاختيار العينة، فقد تم اختيار عينة غير احتمالية باستخدام أسلوب عينة كرة الثلج من إجمالي عدد السوريين المهاجرين لمصر يبلغ حجمها ٥٠٠ حالة لجمع المادة العلمية اللازمة لهذا البحث.

تصميم أداة المسح:

تكون الاستبيان من ثلاثة أجزاء رئيسية يتعلق أولها بتركيب وخصائص الأسر المعيشية قبل الهجرة من سورية إلى مصر. ويغطي هذا الجزء متغيرات المستجيب بصفته وعلاقة أفراد الأسرة به النوع، والعمر الحالي، والعمر وقت الهجرة، الحالة الاجتماعية وقت

الهجرة، والجنسية الثانية- إن وجدت، والحالة التعليمية وقت الهجرة، وقطاع النشاط الاقتصادي قبل الهجرة، والحالة العملية قبل الهجرة، والدخل الشهري بالليرة السورية قبل الهجرة، ومحافظة الإقامة، ومحل الإقامة (ريف/حضر) والديانة، والمذهب الديني. ويختص الجزء الثاني بتركيب وخصائص الأسر المعيشية للمهاجرين السوريين في القاهرة ويغطي متغيرات النوع، والعمر الحالي، والحالة التعليمية، والمهنة، وقطاع النشاط الاقتصادي، وما إذا كان يعمل حالياً، والدخل الشهري بالجنيه، ومحل الإقامة في القاهرة وماذا حدث للشخص غير الموجود الآن من بين الأفراد الذين كانوا يقيمون مع المبحوث قبل الهجرة. أما الجزء الثالث فيركز على عدد من الأبعاد المتعلقة برؤية المبحوثين لسورية قبل الهجرة والخبرة المعيشية والتوقعات المستقبلية للمهاجرين السوريين في القاهرة. وبصورة أكثر تفصيلاً يتناول هذا الجزء من الاستبيان صورة سورية ما قبل الأزمة، أسباب الهجرة ونتائجه، التكيف والتميز في مصر، الموقف من الأزمة السورية واحتمالات حلها، الموقف من العودة إلى سورية، وأخيراً، صورة سورية ما بعد الأزمة والمستقبل. وبالإجمال اشتمل الاستبيان على ٨٨ سؤالاً بالإضافة إلى جدولي الأسرة المعيشية اللذين اشتملا على ١٥ سؤالاً خاصة بتركيب الأسرة المعيشية في سورية، و ١١ سؤالاً خاصة بتركيبها في مصر. وبذا يكون إجمالي أسئلة الاستبيان حوالي ١١٤ سؤالاً.

وفيما عدا جدولي الأسرة المعيشية صممت معظم أسئلة الاستبيان لتكون الإجابة عليها إما بنعم أو لا، اللهم إلا في الأسئلة المتعلقة بإبداء الرأي في قضايا معينة فقد روعي فيها إضافة فئة الاستجابة "لا رأي/لا أعرف". وفي عدد محدود من الأسئلة سمح بتصميم الأسئلة بعدد من الاستجابات التي يمكن الاختيار المتعدد من بينها، كما كان هناك عدد محدود من الأسئلة ذات الاستجابات المتعددة التي سمح فيها باختيار استجابة واحدة. اعداد استمارة البحث واختبارها وتطبيقها :

لقد تم اعداد استمارة البحث واختبارها وتطبيقها عبر مجموعة من الاجراءات

المنهجية علي النحو التالي :

١- تم وضع عدد كبير من العبارات والأسئلة في كل محور من محاور البحث الثمانية وهي : تركيب وخصائص الاسرة المعيشية قبل الهجرة واللجوء، تركيب وخصائص الاسرة المعيشية بعد الهجرة واللجوء، صورة سورية ما قبل الأزمة، أسباب الهجرة واللجوء ونتائجه، التكيف والتميز في مصر، الموقف من الأزمة السورية واحتمالات حلها، الموقف من العودة إلى سورية، صورة سورية ما بعد الأزمة والمستقبل.

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

- ٢- تمت صياغة الأسئلة في كل محور بشكل أولى حتى أصبحت الاستمارة مكتملة الأركان من حيث الشكل، حيث وضع جدول لخصائص الاسرة المعيشية قبل الهجرة واللجوء، وجدول آخر لخصائصها بعد الهجرة واللجوء إلى مصر، ثم عدد من الاسئلة في كل محور من المحاور البحث.
- ٣- تم الاستعانة ببعض السوريين المقيمين في مصر لمراجعة الاستمارة في شكلها قبل النهائي للتعرف على مدى ملائمة الاسئلة واللغة المصاغة بها لتكون مفهومة من قبل كل الفئات التي ستطبق عليهم، وبالفعل تم تعديل كثير من الأسئلة واستبعاد وإضافة أسئلة أخرى.
- ٤- تم بعد ذلك اختبار أولى للاستمارة بالتطبيق على ٢٠ مفردة بحثية من الأسر السورية المقيمة بالقاهرة.
- ٥- وبناءً على هذا الاختبار الأولى للاستمارة تم تعديل بعض الأسئلة، وتعديل بعض الصياغات، وفصل بعض الاسئلة عن بعضها، وإضافة أسئلة جديدة.
- ٦- بعد الاختبار الأولى للاستبيان تمت المعالجة الاحصائية للبيانات والتي أسفرت عن استبعاد بعض الأسئلة التي جاءت الاستجابات فيها متماثلة والسؤال لا يظهر تباين في استجابات العينة، مثل أن المجاعة لم تكن سببا من أسباب الهجرة واللجوء، وعدم الموافقة على تقسيم سورية، وعدم تعرضهم للاستغلال في مصر.
- ٧- تم صياغة الاستمارة في شكلها النهائي لتكون عبارة عن جدولين لتركييب وخصائص الاسرة المعيشية قبل وبعد الهجرة واللجوء، إلى جانب ٨٨ سؤال يغطوا باقي محاور البحث.
- ٨- تم اختيار فريق بحث مكون من ٦ باحثين أربعة سوريين واثان مصريين للتطبيق الميداني، وقد تم تدريبهم على استيفاء البيانات.

مجالات الدراسة:

على الرغم من أن الدراسة كانت تستهدف منذ البداية دراسة السوريين في مصر كمجال بشري، وهو ما يستلزم أن يكون المجال الجغرافي للدراسة هو جمهورية مصر العربية بكل محافظاتها إلا أن الباحث رأى صعوبة ذلك عمليا، وأن تركز السوريين كان بشكل أكبر داخل مدينة القاهرة، لذلك أكتفى بدراسة السوريين في مدينة القاهرة، وفي تجمعاتهم الجغرافية الأساسية في مناطق السادس من أكتوبر، والرحاب، والتجمعات (الأول والثالث والخامس)، والعبور، والعاشر من رمضان. وتم جمع المادة الميدانية خلال الفترة من (١٥ / ٩ / ٢٠١٨ إلى ٣٠ / ٩ / ٢٠١٨).

١- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين واللاجئين السوريين في مصر:

- تكشف النتائج الميدانية أن إجمالي عدد أعضاء الأسر المعيشية الذين كانوا مقيمين مع الشخص المهاجر قبل خروجه من سورية والذي تم عقد المقابلة معه في القاهرة ١٢٤٩ شخصا. ويعني هذا أن متوسط حجم الأسرة المعيشية كان يبلغ قبل الهجرة حوالي ٢.٥ شخص للأسرة المعيشية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المتوسط يقل بحوالي ٢٧٤% عن ما تشير إليها بيانات دولية ٢٠١٠ حيث بلغ حجم الأسرة المعيشية السورية ٦.٨٣ شخصا. بعبارة أخرى، يمثل متوسط حجم الأسرة الناتج عن المسح الراهن حوالي ٣٦.٤% من حجم الأسرة المعيشية في سورية. التفسير الوحيد الذي يمكن القبول به هو أن الأسر المعيشية السورية كانت قد تفككت قبل هجرة الأشخاص المعنيين بدرجة كبيرة، فرحل من رحل هربا من ويلات الحرب ولجأ أعضائها إلى بلدان مختلفة في توقيتات مختلفة. ومن أسف، لا تسمح البيانات التي تم جمعها بالتوغل وتتبع هذه القضية لأبعد من ذلك. هذا بحد ذاته يمثل استنتاجا يحتاج إلى مزيد من التحقق، ليس فقط من حيث أثره على حجم الأسرة، بل وأيضا من حيث أثره على تماسك العلاقات الأسرية، ومن ثم مجمل تماسك المجتمع السوري والآثار المستقبلية عليه وطبيعة السياسات التي ينبغي إنتهاجها للحد من الآثار السلبية لذلك على مجتمع ما بعد الأزمة.
- وتكشف النتائج الميدانية عن أن عدد من هاجروا إلى مصر من أعضاء الأسر المعيشية بلغ ١٠٢٩ فردا من إجمالي من كانوا يقيمون معا في سورية البالغ عددهم كما ذكرنا ١٢٤٩ فردا، أي ما نسبته حوالي ٨٢.٤% من إجمالي أعضاء هذه الأسر المعيشية. ويعني هذا أن متوسط حجم الأسرة المعيشية بعد الهجرة إلى مصر قد انخفض بنسبة ١٧.٣% عما كان عليه قبل الهجرة من سوريا (٢.٤٩) ليصل إلى حوالي ٢.٠٦ فرداً.
- الاستنتاج العام الذي يمكن الاطمئنان إليه مؤداه إذن أن حجم أسر المهاجرين بصفة عامة وفي جميع البلدان أقل من حجمها في بلد المنشأ (سورية)، وأن متوسط حجم الأسرة المعيشية للمهاجرين السوريين في مصر لا يبعد كثيرا عن الرقم الفعلي حيث يبلغ ٨٣.٦% من حجم الأسرة المعيشية الذي تكشف عنه بيانات منظمة الأمم المتحدة. ويتعين علينا أن نتذكر أن هذه الدراسة لا تدعي تمثيل عينتها لمجتمع السوريين في مصر. ومع ذلك، تؤكد هذه النتيجة على الاستنتاج المتعلق بما للهجرة من آثار

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

متعاضمة على التفكك الأسري ما يستتبع ذلك من آثار على العلاقات الأسرية ومجمل البناء الاجتماعي للمجتمع السوري.

• ويكشف توزيع الأسر المعيشية وفقا للحجم غلبة الأسر المعيشية الصغيرة الحجم على بنية العينة حيث تمثل الأسر التي تتكون من شخصين على الأكثر حوالي ٦٨.٢% من إجمالي أسر المهاجرين. وبالمقابل تشكل الأسر المعيشية التي يتراوح عدد أعضائها ما بين ثلاثة إلى أربعة أفراد حوالي ثلث العينة (٣٠.٤%). أما الأسر الأكبر حجما من ذلك، فلا يتجاوز نصيبها النسبي ما معدله ١.٤% من إجمالي أسر المهاجرين إلى مصر. ويؤدي بنا هذا إلى مزيد من التأكيد على الاستنتاج الوارد في الفقرة السابقة والذي مؤداه أن الأسر المعيشية السورية قد بدأت في التحلل نتيجة للأزمة السورية قبل الهجرة بفترة طويلة نسبيا.

• أما من حيث التركيب العمري فتكشف بيانات العينة عن غلبة الأفراف العمرية في عمر النشاط الاقتصادي على تلك التي تشكل أعمار الإعاالة. وفي هذا الصدد، تمثل الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها ما بين ١٥ وحتى ٦٤ عاما ما نسبته ٨٧.٠% من إجمالي المهاجرين السوريين إلى مصر مقابل ١٣% في الفئتين العمريتين ٠ - ١٤ و ٦٥ + سنة حيث يبلغ نصيبهما النسبي من المهاجرين إلى مصر ١٢.٥% و ٠.٥% على التوالي.

• ويجب التنويه هنا إلى أن البيانات لا تتوافق مع تلك التي تكشف عنها البيانات الكلية التي نشرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول التركيب العمري للاجئين السوريين في مصر، حيث تشير هذه الأخيرة إلى أن نسبة من هم في الفئة العمرية من ١٨ وحتى ٥٩ سنة تبلغ حوالي ٥٣.٨% فقط. وتعني هذه النسبة الأخيرة أن معدل من هم في شرائح الإعاالة العمرية ذوي نصيب نسبي أكبر في بيانات المفوضية مقارنة بما هو الحال في عينتنا، حيث يمثلون حوالي ٤٦.٢% من إجمالي المهاجرين السوريين، وهي نسبة أعلى كثيرا من نسبتهم في المجتمع السوري بعامه. وبالرغم من الفروق في فئات التصنيف بين ما تتبناه المفوضية السامية وما نتبناه، فإن هذه لا يمكن تفسيرها بأي حال من الأحوال الفروق البالغة الكبر بين التوزيعين العمريين، وربما يرجع ذلك إلى وجود قدر من التحيز في عينتنا أو بين أولئك المسجلين لدى المفوضية، خاصة وأن عينتنا تضم المسجلين وغير المسجلين من قبل المفوضية.

- بالإضافة إلى ذلك، تختلف عينتنا في تركيبها النوعي الاجتماعي عن البيانات التي توردها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. فطبقاً لبيانات المفوضية يمثل الذكور ما نسبته ٥١.٨% من إجمالي المهاجرين السوريين إلى مصر بينما يمثل نظرائهم من الإناث حوالي ٤٨.٢%. وبالمقارنة تشير البيانات المستقاة من عينة دراستنا إلى شيوع قدر أقل من التوازن بين النوعين الاجتماعيين بين المهاجرين السوريين سواء إبان وجودهم في سورية أو بعد هجرتهم. في هذا المقام، تشير البيانات إلى أن نسبة الذكور في سورية كانت تبلغ ٥٧.٩% مقابل ٤٢.١% وإلى أن نسبة الذكور قد ارتفعت في مصر إلى قرابة الثلثين (٦٤.٤%) مقابل ٣٥.٦% من الإناث.
- أما فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية، فتكشف نتائج دراستنا عن حدوث بعض التغيرات في الحالة الزوجية للسوريين المهاجرين. ويتمثل الجانب الأكبر من هذه التغيرات في التغير في النصيب النسبي لكل من فئتي العزاب والمتزوجين وكذا بين الأرامل، حيث انخفض النصيب النسبي للعزاب من ٣٥.١% حال وجودهم في سورية إلى ٢٩.٦% أي حوالي ٥.٥% بعد هجرتهم إلى مصر كما انخفض أيضاً النصيب النسبي للأرامل بحوالي ٢.٦%. أما من هم دون سن الزواج فقط شهدوا انخفاضاً في نصيبهم النسبي بحوالي ١.١%. وبالمقابل، ارتفعت نسبة المتزوجين بحوالي ٩%. وربما تفسر هذه البيانات ما كشفت عنه بيانات التوزيع العمري التي عرضنا لها آنفاً من ارتفاع في النصيب النسبي للفوج العمري ٠-٩ سنوات من ٤.٧% إلى ٩.٦%. والحقيقة أن البيانات الأكثر تفصيلاً بعض الشيء لهذا الفوج العمري تكشف عن أن من بين التسعة وتسعين طفلاً دون سن الخامسة كان هناك ٥٨ طفلاً دون سن الرابعة من العمر مقابل ٤١ طفلاً في الفئة العمرية من ٥ إلى ٩ سنوات. من المرجح أن المجموعة أعضاء الأولى (٠-٤ سنوات) وربما بعض من أعضاء المجموعة الثانية قد ولدوا في القاهرة نتيجة لما تم من وقائع زواج بعد الهجرة.
- وتوضح بيانات الحالة التعليمية للمهاجرين السوريين الارتفاع النسبي للمستوى التعليمي بينهم، وتظهر البيانات أن حوالي ٧١.٥% من المهاجرين السوريين في القاهرة قد حصلوا على الأقل على تعليم ثانوي وأن من بين هؤلاء منسبين إلى إجمالي العينة هناك ٤٢.٢% قد حصلوا على تعليم جامعي أو أعلى من الجامعي (دراسات عليا). كما أن نسبة الأمية بينهم لا تتجاوز ما نسبته ٥% من إجمالي العينة. وربما يرجع الأمر في ذلك إلى أن معظم الأسر المعيشية أعضاء الأسر من قاطني المناطق الحضرية في

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

سورية، إذا تبلغ نسبة هؤلاء بين المهاجرين السوريين إلى مصر حوالي ٨٢.١ مقابل ١٧.٩% قدموا من المناطق الريفية.

• ومن الناحية الإدارية والجغرافية والدينية والمذهبية والجنسية المزدوجة توضح البيانات أن معظم السوريين قد هاجروا إلى مصر من حلب وحمص ودمشق على الترتيب حيث يمثل الحلبيون ٥٧.٥% من إجمالي المهاجرين السوريين مقابل ٢١.١% من الحمصيين و ١٤.٩% من الدمشقيين. بعبارة أخرى، ينتمي قرابة ٩٣.٥% إلى هذه المحافظات الثلاث. وتتوزع البقية الباقية، أي حوالي ٧.٥% تقريبا على محافظات دير الزور وإدلب، واللاذقية، ودرعا وطرطوس. ويمثل المسلمون ٩٩.٨% من إجمالي المهاجرين السوريين أما الباقين فهم من المسيحيين الأرمن. ومن الناحية المذهبية، يمثل المسلمون السنيون ٩٣.٤% من إجمالي المسلمين، يليهم الدرزي بنسبة ٣.٨%، في حين تبلغ نسبة تمثيل الشيعة ٢.٦%. وليس بين المهاجرين السوريين من يحمل جنسية أخرى إضافة إلى الجنسية السورية سوى ١٩ شخصا بنسبة ١.٥% وجميعهم يحملون الجنسية المصرية.

• وفيما يتعلق بأماكن استقرارهم بمصر توضح البيانات أن جُل إن لم يكن كل المهاجرون السوريون قد استقروا عقب وصولهم إلى مصر في القاهرة. وتكشف البيانات عن وجود ميل لدى المهاجرين السوريين إلى الاستقرار في المناطق الطرفية للقاهرة أو بالأحرى ما يطلق عليه المدن الجديدة الواقعة إلى غرب وشرق القاهرة. ونتيجة لذلك، نشأت جيوب حضرية سورية (أحياء سورية) في المدن الجديدة مثل ٦ أكتوبر وبدرجة أقل في الرحاب والعبور. وفيما يخص عينتنا بلغت نسبة السوريين القاطنين بمدينة ٦ أكتوبر ٤٢.١% تلاها كل من الرحاب والعبور بحوالي ١٩.٨% و ١٩.٠% على التوالي ثم مدينة العاشر من رمضان، متبوعة بعدد من أحياء مدينة القاهرة الجديدة (التجمعات).

• أما من حيث التركيب المهني لأعضاء الأسر المعيشية، فتكشف البيانات المقارنة حول هؤلاء قبل الهجرة من سورية وبعد الاستقرار في مصر عن حدوث تحولات كبيرة في هذا المجال. وتبدى ذلك في خمسة من الفئات المهنية وهي القائمون بأعمال البيع حيث ارتفع نصيبهم النسبي بحوالي ٢٤٨% والقائمون بالخدمات الاجتماعية والشخصية الذين إزداد نصيبهم النسبي بحوالي ٤.٢٥ مثل ما كان عليه قبل الهجرة، والعاملون بالصناعة ومن إليهم الذين ضاعفوا عددهم المطلق بما يزيد قليلا على المثلين وارتفع

نصيبهم النسبي من ٩.٤% إلى ما يقل قليلا عن الربع (٢٣.٨%). على أن التحول الأكبر بين هذه جميعا كان بين أولئك الذين صنفوا أنفسهم إبان وجودهم في سورية في فئة "بدون مهنة/بدون عمل" حيث انخفض نصيبهم النسبي من عما يزيد قليلا عن الثلاثة أخماس (٦٢.١%) إلى أقل من ١٠% أو على وجه التحديد ٩.٤%.

- وتكشف البيانات أن حوالي ٦٩.٩% من المهاجرين السوريين كانوا لا يعملون إبان وجودهم في سورية مقابل ٣٠.١% كانوا نشطين اقتصاديا. كما تكشف عن أن هذا الوضع قد تغير كليا بوصولهم إلى مصر حيث ارتفعت نسبة من يعملون إلى ضعف ما كانت عليه تقريبا حال وجودهم في سورية فبلغت ٥٧.٨% في حين بلغت نسبة من لا يعملون منهم في مصر حوالي ٤٢.٢%. وفي هذا الصدد، وبين السوريين النشطين اقتصاديا قبل الهجرة، تكشف بيانات الحالة العملية عن أن حوالي ٥٩.٦% من المهاجرين كانوا يعملون لدى الغير بالأجر، في حين كان هناك ١٨.١% يعملون لحساب أنفسهم ولا يستخدمون آخرين، و ٢٢.١% يعملون لحسابهم ويستخدمون آخرين، وأخيرا كان هناك شخص واحد (٠.٢%) يعمل لدى الأسرة بدون أجر. بتعبيرات ذات طابع ماركسي، يغلب على عينة المهاجرين أنهم ينتمون إلى الطبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، مع وجود شريحة رأسمالية لا يستهان بها تزيد قليلا على الخمس (يعملون لحسابهم ويستخدمون آخرين). كما يمكن أيضا استنتاج أن المهاجرين السوريين لم يكونوا أبدا يمثلون عيئاً على المجتمع المصري بل شكلوا مصدرا للقيمة المضافة للاقتصاد المصري نتيجة ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي بينهم.

٢- صورة سورية ما قبل الأزمة :

أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٩٦% من العينة ترى أن الحياة اليومية في سورية قبل الأزمة لم تكن ميسرة، و ٩٥% ترى أن الطائفية لم تكن موجودة، و ٩٣.٨% ترى أن هناك تزاوج بين الطوائف المختلفة، و ٩٦.٤% لم تكن ترغب في الهجرة خارج سورية قبل الأزمة.

وتعبر النتائج السابقة عن الصورة الحقيقية لسورية فيما قبل الأزمة، حيث كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مستقرة إلى حد كبير، فلم تكن هناك تمايزات اجتماعية بين المواطنين على خلفية انتماءاتهم السياسية أو الطائفية كما يدعى من يطلقون على انفسهم المعارضة أو الثوار، أو كما حاولت وسائل الإعلام الخارجية تصوير المشهد، ولم تكن هناك أى نية للمواطنين المهاجرين واللاجئين لمغادرة سورية، وهو ما يدعم فكرة أن

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

هناك مؤامرة خارجية تقف خلف ما شهدته سورية من أحداث بهدف زعزعة أمنها واستقرارها كمقدمة لعملية التقسيم والتفتيت التي يستهدفها مشروع الشرق الأوسط الجديد، وهو المشروع الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إعادة رسم خرائط جديدة للمنطقة تصب في النهاية لمصلحتها ولم يعد هذا المخطط سرا، فقد أعلنت عنه الإدارة الأمريكية وعبر قادتها السياسيين في مناسبات عديدة، وقام المستشرق البريطاني - الأمريكي برنارد لويس أحد أهم علماء الشرق الأوسط الغربيين والمستشار لصناع السياسة من المحافظين الجدد برسم خرائط تقسيم الشرق الأوسط على أسس طائفية ومذهبية وعرقية، وهذه الخرائط أصبحت متاحة الآن.

٣- أسباب الهجرة واللجوء من سورية وتفضيل مصر :

أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٦٢% هاجرت خوفا من احتمالات تعرض بنات العائلة للاعتداء، و ٥٧.٦% هاجروا خوفا على الأطفال من الاعتداء ، و ٢٤.٢% هاجروا بعد تعرضهم شخصيا وبعض أفراد عائلاتهم للاعتداء، و ٥٤% فقد بعض أفراد عائلته في الحرب قبل هجرته، و ٤٢% غادر سورية لتقاضي التجنيد العسكري الإلزامي، و ٣٦.٦% خسرت كل أو بعض ما تملكه من أموال قبل الهجرة، و ١٥.٨% تهدم منزله قبل الهجرة، و ٨.٦% تم الاستيلاء على منزله من قبل الإرهابيين قبل هجرته، و ٣٣.٨% فقدوا أعمالهم قبل هجرتهم، و ٦% هاجروا بسبب عدم توافر الخدمات الأساسية (مياه - كهرباء - تعليم - صحة)، و ٢٤.٤% هاجر الى مصر لرخص التكلفة المعيشية، و ٢١.٢% هاجر لمصر لحسن معاملة الحكومة المصرية، و ٧٧% هاجر لمصر لمعرفة السابقة لها، و ١٩.٢% هاجر لمصر لوجود أواصر عائلية له بها، و ١٨% هاجر لمصر لأنه سبق له العمل بها، و ١٤.٨% هاجر لمصر لدراسته السابقة فيها، و ٢١.٨% نزح لأماكن أخرى قبل حضوره الى مصر، و ٩١.٢% لم يهاجر لأوروبا خوفا من اختلاف القيم الاخلاقية لذلك فضل مصر، و ٨٩.٢% هاجر لمصر لاستقرار ظروفها السياسية.

وتعتبر النتائج السابقة عن الاسباب المتعددة للهجرة واللجوء والتي تنوعت بين ما هو شخصي نتيجة الخوف على النفس والنساء والبنات والأطفال من الجماعات المسلحة التي ارتكبت أشنع الجرائم تحت شعارات الثورة ومظلة الفتاوى الدينية التي لا تمت للدين بصلة، خاصة وأن المبحوثين قد تعرض بعضهم أو أحد أفراد عائلتهم لتهديدات بفقدان حياتهم، وهناك من قرر الهجرة خوفا على فقدان حياته إما بواسطة الجماعات المسلحة أو عبر المواجهة معهم على جبهات القتال كمجندين بالجيش وهو ما حدث لبعض أقاربهم بالفعل،

وهناك من قرر الهجرة نتيجة لعوامل موضوعية مثل خسارة أمواله وعمله ومنزله فكان قراره بالهجرة، وبالطبع كان قرار اختيار مصر متنوع الأسباب أيضا حيث العلاقات التاريخية بين البلدين والمعاملة الطيبة من الحكومة المصرية وخبرة المبحوثين السابقة بالعمل والدراسة وعلاقات القرابة في مصر، هذا إلى جانب الوعي بطبيعة منظومة القيم الاخلاقية المتشابهة والاستقرار السياسي كعوامل حاسمة لاختيار مصر كدولة للهجرة واللجوء دون غيرها من دول الجوار، لكن تبقى المؤامرة التي استهدفت أمن واستقرار سورية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بهدف تقسيمها وتفكيكها بعد أن فشلت في كسر إرادتها السياسية واستقلاليتها الاقتصادية التي وصلت لحد كبير من الاكتفاء الذاتي بعيدا عن التبعية هي السبب الحقيقي وراء عملية الهجرة واللجوء فلولا المؤامرة التي استخدمت الجماعات المسلحة التي عملت بالوكالة على كامل الجغرافيا السورية ما كان كل ذلك قد حدث، وما اضطر المهاجرون واللاجئون السوريون إلى ترك ديارهم وبلادهم إلى بلدان أخرى ومن بينها مصر.

٤- تكيف الأسر السورية والتميز في مصر :

أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٢٩.٤% أكدوا على تعذر بناء حياة يعتد بها في مصر، و ٨٣.٨% يواجهون صعوبات إدارية في تجديد الإقامة، ٨٩.٤% يعانون من ارتفاع تكلفة تأشيرة الإقامة، و ١٢% يواجهون صعوبة في الحصول على عمل، و ٧% يواجهون صعوبة في حرية الحركة والتنقل، و ٤% يتعرضون للاستغلال، و ٤.٢% يشعرون بالعزلة والتهميش، و ٢% يعانون من قسوة معاملة رجال الأمن، و ٠.٢% يتعرضون لإهانات جماعية، و ١% تعرض أطفاله لاعتداءات متكررة من الأطفال المصريين، و ٩٥.٨% يشعرون بالأمن على أنفسهم وعائلاتهم بمصر، و ٩٠% لديهم القدرة على اللجوء للقضاء المصري للحصول على حقوقهم، و ٩١.٦% بمقدورهم بناء حياة كريمة بمصر، و ٥٧.٤% حدث انخفاض في مستوى معيشتهم بمصر، و ٢٤% اضطروا إلى إنفاق كل الأصول والمدخرات التي حملوها معهم، و ٤% اضطروا للجوء إلى الجيران والمعارف لمواجهة تكاليف المعيشة، و ٩% ندموا على اختيار مصر بسبب ظروف العيش المرهقة، و ١٠% يشعرون بالقلق من الموت في أرض غريبة، و ٦٠.٦% إقامتهم في مصر قانونية، و ٩٣.٢% من المقيمين بصورة غير قانونية يعانون من مشاكل في التعامل مع سفارتهم، و ٨١% من عينة الدراسة كانت على وعي منذ وصولها لمصر بأنها باقية لمدة تزيد عن عام.

وتعتبر النتائج السابقة عن موقف المهاجرين واللاجئين السوريين من التكيف والتميز في مصر وأهم المشكلات التي يعانون منها، ويتضح بشكل عام قدرة السوريين على التكيف

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

بسهولة وبناء مشروعات ناجحة، سهلت عليهم إقامة حياة معيشية مستقرة إلى حد كبير، وكان للحكومة المصرية ومعاملتها الطيبة أثر واضح في عملية التكيف، هذا بخلاف الاستقبال الحافل من قبل الشعب المصري بحيث لم يشعر السوريون بأى غربة أو عزلة أو تهميش، ولم يشعروا بأى استغلال أو سوء معاملة لهم ولعائلاتهم، وهو ما جعلهم يشعرون بالأمن والأمان، وهذا بالطبع نتاج لعلاقات تاريخية متميزة بين البلدين والشعبين، فقط عانى السوريون من بعض المشكلات الإدارية الخاصة بالإقامة وتكاليفها المرتفعة والتي يجب على الحكومة المصرية مراعاتها، لكن تظل المشكلة الأكبر لغالبية السوريين هي سفارة بلادهم بالقاهرة التي لا تراعى ظروف غربتهم وما يعانونه بعيدا عن وطنهم، خاصة وأن هجرة أغلبهم لم تكن عن رغبة منهم قدر اضطرارهم نتيجة ظروف الحرب الظالمة على بلادهم والتي فقدوا فيها منازلهم وأعمالهم وبعض أموالهم وممتلكاتهم وأرواح عزيزين عليهم، بفعل المؤامرة الكونية التي تديرها الولايات المتحدة على الأرض السورية، بهدف تقسيمها ونفقتها لعدم خضوع سورية للتبعية الرأسمالية الغربية وإصرارها على تبني مشروع تنموي مستقل يحفظ لها إرادتها السياسية.

٥- الموقف من الأزمة السورية واحتمالات حلها :

تؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٩٦% ترى أن وزارة المصالحة الوطنية لا تلعب دورا في حل التحديات التي تفرضها مرحلة ما بعد الأزمة، و ٩٥% يعتبرون النزاع السوري قد صار اليوم حرب بالوكالة بين قوى خارجية، و ٧٥.٨% يرون أن السوريين قد سلبوا إجمالا القدرة على تحديد مسار مستقبلهم بعد أن بات القرار في أيدي اللاعبين الدوليين، و ٩٤% يرون أن النزاع في سورية مؤامرة دولية دفع السوريين ثمنها، و ٨٢% يؤكدون سعى بعض الدول الأوروبية الى استقرار الأوضاع في سورية لضبط سيل المهاجرين واللاجئين السوريين إليها، و ٩٠% يؤكدون أنهم لا يتلقون مساعدات من الأمم المتحدة.

وتعبر النتائج السابقة عن موقف المهاجرين السوريين في مصر من الأزمة السورية واحتمالات حلها، حيث اعتبرت غالبية عينة الدراسة أن ما حدث ليس بثورة على الإطلاق، وليست حرب أهلية كما حاولوا الترويج لها إعلاميا، بل هي مؤامرة دولية بامتياز تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بهدف تقسيم ونفقت سورية عقابا لها على وقوفها في وجه مشروع التبعية الغربي بمشروع وطني مستقل يعتمد على القدرات الذاتية، وبالتالي تمكنت من استقلالية قرارها السياسي فكانت الدولة العربية الوحيدة الداعمة للمقاومة في وجه الكيان الصهيوني، والدولة العربية الوحيدة التي تقول لا للولايات المتحدة الامريكية القطب الأوحده في العالم قبل انطلاق موجة الربيع العربي المزعوم، وتؤكد النتائج أيضا أن حل

الأزمة تجاوز الحدود الداخلية وأصبح في يد اللاعبين الدوليين بعد أن تحولت سورية إلى أرض تدور عليها معركة كبرى بين القوى الدولية وتتشكل عبرها موازين قوى جديدة في العالم بعد عودة روسيا من جديد لتزاحم الولايات المتحدة التي انفردت بالساحة الدولية لمدة عقدين كاملين.

٦- الموقف من العودة إلى سورية :

تؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٥٤.٢% يؤكدون أن العودة إلى سورية أمر متعذر من دون مرحلة انتقالية سياسية، و٥٩.٨% يرفضون مقولة أن الأزمة السورية ستدوم لأجيال تجعل عودتهم غير محتملة، و٦٩.٨% يرون أن تدمير البنية التحتية يقلل من احتمالات عودتهم، و٨٥.٤% يعتقدون أنهم لن يتعرضوا للتمييز في حالة عودتهم بعد استقرار الأوضاع، و٦٢% يرون أن اتهام السوريين الذين هاجروا أثناء الحرب بالخيانة سيخلق مزيد من الانقسامات بالمجتمع السوري، و٩٧.٤% يرغبون في عودة سورية كما كانت قبل الحرب مجتمع يتشارك في الثقافة والتقاليد، و٩١.٤% لا يجدون النظام الحالي عائق أمام عودتهم إلى سورية، و٧٦.٤% لا يعرفون أن الدولة السورية تعوض من تهدم منزله عند العودة إليها، و٩٠.٢% لن يمنعهم استقرار الوضع التعليمي لأبنائهم في مصر من العودة لسورية بعد انتهاء الحرب، و٩٥.٨% لن يمنعهم تزوج أبنائهم من العودة لسورية، و٩٠% يرغبون في العودة لسورية رغم افتتاحهم عمل خاص ناجح في مصر، و٧٦.٢% أكدوا أن من عادوا لسورية لم يشعروا بالندم ولا يحاولون الخروج مجدداً، و٧٣.٦% أكدوا أن الشباب في سن التجنيد الذين عادوا لسورية أجبروا على الالتحاق بالجيش وبعضهم استشهد في المعارك، و٧٨.٤% يرون أن السلطات السورية لم تمنع من عادوا من العودة إلى مناطقهم الأصلية ما دامت آمنة، و٤٢% ترى أنه لا يمكن العودة بدون تسوية موضوع الخدمة العسكرية.

وتعبر النتائج السابقة عن موقف المهاجرين واللاجئين السوريين من العودة إلى سورية، وهي في مجملها تكشف عن موقف إيجابي من عينة الدراسة لفكرة العودة، على الرغم من النجاح والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي تحقق لهم بمصر، وتأتي مخاوفهم المشروعة من بعض القضايا التي تتعلق باتهام بعض السوريين الذين لم يغادروا سورية أثناء الحرب لهم بالخيانة، وتوجس بعض الشباب من المحاكمات العسكرية لتخلفهم عن التجنيد، هذا إلى جانب توافر فرص العمل والعودة إلى مسقط الرأس وضمان السلامة والأمن للعائلة، وهي مخاوف عادية من المؤكد أن الدولة السورية سوف تسعى إلى تبديدها من أجل عودة أبنائها الذين يرغبون في العودة للمشاركة في عملية إعادة الاعمار والبناء، خاصة وأن هؤلاء

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

الأبناء قد أصبحوا على وعى تام بحقيقة ما حدث فقد تبذرت بشكل نهائي فكرة الثورة المزعومة كما تم الترويج لها إعلاميا، واكتشف الجميع أن ما حدث هو مؤامرة كونية قادتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تدمير الدولة الوطنية السورية التي وقفت حجرة عثرة أمام مشروع الشرق الأوسط الجديد، وتؤكد للغالبية العظمى من عينة الدراسة أن النظام السياسي قد خاض هذه المعركة دفاعا عن وحدة سورية واستقلالية ارادتها السياسية لذلك لا يجد غالبية عينة الدراسة أدنى مشكلة في العودة في ظل النظام السياسي الحالي.

٧- صورة سورية ما بعد الأزمة والمستقبل :

تؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٩٦.٤% يتوقعون عدم تقسيم سورية، و٧٨% يرون أن هناك إجراءات حكومية تدقق في المواقف السياسية للعائدين لسورية، و٦٧.٦% يرون أن مستقبلا أفضل خارج سورية يبدو بعيد المنال، و٧٣.٦% لا يشعرون بالقلق لما يخبئ القدر لهم ولعائلاتهم في سورية، و ٩٣.٨% يرفضون فكرة عدم الرغبة الأبدية في العودة لسورية، و ٤% يرغبون في الاستقرار النهائي في أوروبا وأمريكا، و ٢% يرغبون في الاستقرار بشكل نهائي في مصر، و ٩٤% يعتقدون أن سورية تسير في الاتجاه الصحيح مع استعادة الدولة السيطرة على البلاد.

وتعبر النتائج السابقة عن الصورة الإيجابية التي يتوقعها المهاجرين واللاجئين السوريين في مصر لسورية ما بعد الأزمة ومستقبلها. وقد تم ترجمة ذلك عبر تأكيدهم على أن سورية لن يتم تقسيمها، وبأنهم لا يطمنون للعيش خارج سورية، فمستقبلهم الحقيقي وأمنهم وعائلاتهم سيكون بسورية، وأن سورية تسير في الطريق الصحيح باستعادة الدولة سيطرتها على البلاد، وهنا يمكن التأكيد على أن الغالبية العظمى من العينة قد اتضحت لهم الصورة تماما فيما يتعلق بالأزمة وصانعيها فهي مؤامرة دولية بامتياز قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين والإقليميين، بهدف تحطيم النموذج التنموي المستقل الوحيد في المنطقة العربية، والمعتمد على الذات بعيدا عن المنح والقروض والمساعدات الغربية التي تقود إلى التبعية وفقدان السيطرة على القرار السياسي، لذلك كانت هذه الحرب الكونية لتحطيم النموذج وإجبار سورية على الخضوع، لكن انتصارات سورية وحلفائها حافظت على وحدة الدولة، وأجهضت المؤامرة، وقلبت موازين القوى الدولية، فعدنا من جديد لعالم متعدد الأقطاب بعد عقدين كاملين عاش العالم فيهما في ظل القطب الأوحدمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.

خاتمة:

لقد أفضت الدراسة الراهنة للوصول لبعض النتائج التي يمكن أن تساعد صانع القرار السوري في التعامل مع ملف المهاجرين واللاجئين السوريين في مصر على أسس علمية ووفق قرائن وبراهين مستقاه من واقع معيشتهم داخل مصر بعيدا عن التحليلات النظرية الغير مبنية على وقائع ودراسات ميدانية وفي هذا الإطار يمكن إجمال ما توصلت إليه الدراسة الراهنة على النحو التالي:

١- قبل الخوض في أية تفاصيل، أجريت هذه الدراسة على عينة غير إحصائية نظراً لعدم وجود إطار محدد لإختيار العينة. ويعنى هذا أنه لا يمكن تعميم نتائج الدراسة فيما وراء عينة البحث أى على عموم السوريين في مصر. والعينة غير الاحتمالية عينة مقبولة علمياً.

٢- تكشف الدراسة عن أن معدل النشاط الاقتصادي بين السوريين في القاهرة يبلغ حوالى ٥٨% وهو معدل بالغ الارتفاع بالمقارنة مع معدل النشاط الاقتصادي السائد بين المصريين البالغ فى ٢٠١٨ طبقاً لبيانات تقرير حديث للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٤٢.٢%، أى أن هناك فارق فى معدل النشاط يبلغ ١٥.٨%. ونلاحظ هنا أن نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان فى سورية كانت تبلغ ٣٢% وذلك طبقاً للتقرير الوطنى للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية - مكتب سورية.

٣- يكاد يتطابق معدل النشاط الاقتصادي للسوريين فى مصر مع نسبة البالغين ١٥ سنة وحتى عمر ٦٤ سنة (السكان فى عمر العمل) بينهم والبالغة تحديداً ٥٩%. ما يعنى أنه ليس بينهم شخص بالغ قادر على العمل ولا يعمل بما فى ذلك الإناث فى الفئة العمرية ١٥ الى ٦٤ سنة. السوريون فى القاهرة إذن ليسوا عالة على الاقتصاد المصرى بل هم يمثلون قيمة مضافة للاقتصاد ويساهمون بشكل فعال فى الناتج المحلى الاجمالى.

٤- تكشف البيانات عن أن متوسط دخل العامل السورى قد ارتفع من حوالى ٨٠ دولار شهرياً فى سورية ليبلغ حوالى ٤٢٨ دولار، أى أنه قد ازداد بحوالى ٥.٤١ مثل. ويعنى هذا أنهم يعملون بجد فى مصر.

٥- تبلغ نسبة الأطفال والشباب، أى من هم دون عمر ٢٤ سنة حوالى ٢٣.٢%. وتبلغ نسبة من هم دون سن التعليم بينهم (العاشرة من العمر وهو مختلف عن سن الالتحاق بالمدرسة، ٦ سنوات) ٩.٦% وعليه تبلغ نسبة من هم فى سن التعليم (١٠-٢٤ سنة)

السوريون في مصر " أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم "

حوالي ١٣.٦%. ويعنى هذا أن عددهم المطلق بلغ في ٣١ مارس ٢٠١٩ حوالي ١٧.٩٩٠ شخصاً من إجمالي ١٣٢.٢٨١ لاجئ سوري في نفس التاريخ طبقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة للاجئين. وبالمقارنة يبلغ عدد طلاب المدارس والجامعات المصريين حوالي ٢٢.٩ مليون طالب وطالبة. بعبارة أخرى، يمثل الطلاب السوريين في مصر ما نسبته ٠.٧% (أي سبعة من عشرة من الواحد الصحيح) من بين كل عشرة آلاف طالب. ويعنى هذا أن المهاجرين واللاجئين السوريين لا يمثلون أدنى ضغط على خدمات التعليم العام في مصر كما أنهم يذهبون غالباً إلى مدارس خاصة.

٦- بالنظر إلى التكوين العمري الشاب، حيث تبلغ نسبة من هم أكبر من ٦٥ سنة ٠.٥% (نصف بالمائة) فهم لا يمثلون أيضاً ضغط على الخدمات الصحية . وهم في الأغلب يلجأون للعلاج في مستشفيات القطاع الخاص وليس في المستشفيات الحكومية.

٧- بالرغم من التحسن الكبير في مستويات معيشة السوريين في مصر، إلا أن هناك رغبة عارمة في العودة إلى سورية بينهم كما كشفت عن ذلك إجابات حوالي ٨٠% من عينة الدراسة. وترتبط عودة السوريين إلى بلادهم بتوفر شروط معينة مثل استقرار الأوضاع في سورية، وتحسن النظرة لمن هاجروا أثناء الحرب، وضمان الحصول على عفو للشباب الذين غادروا سورية أثناء الحرب وهم في سن التجنيد والاحتياط، هذا إلى جانب عوامل أخرى.

نأمل أن يكون حصاد تقييم أحوال السوريين في مصر واحتمالات عودتهم، من منظور العينة حافزاً ومنبهاً لصناع السياسات والمخططين والباحثين السوريين وإثراءً لوعيهم وفق قرائن علمية لمزيد من الاهتمام الشامل والمتكامل بالمهاجرين واللاجئين السوريين كأحد أهم الركائز في عملية إعادة الأعمار والتي تتطلب قدر كبير من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وعلينا جميعاً التأمل العميق في عبارة "فرانز فانون" التي تقول: "إذا كان بناء جسر لن يثري وعي أولئك الذين يبنون الجسر فليعبروا ولنعبّر جميعاً النهر سباحة أو على قارب أو نتلكاً في العبور أو لا نعبّر على الإطلاق".

المراجع

1. UNHCR, Available online on <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria>. Retrieved Apr, 29, 2019.
2. Ibid
3. <http://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20170629STO78630/eu-migrant-crisis-facts-and-figures> Retrieved Apr, 29, 2019.
4. <http://syrianrefugees.eu/> Retrieved Apr, 29, 2019.
5. <https://bit.ly/2V32aiO> Retrieved May, 3, 2019.
6. <https://www.enabbaladi.net/archives/271421> Retrieved May, 3, 2019.
7. <https://www.mfa.gov.eg/Arabic/MediaCenter/News/Pages/The-Ministry-of-Foreign-Affairs-launches-with-the-United-Nations-a-regional-response-plan-to-support-Syrian-refugees.aspx> Retrieved Apr, 30, 2019.
8. <https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78167> Retrieved May, 5, 2019. <https://carnegieendowment.org/sada/75685?lang=ar> Retrieved May, 5, 2019.
9. European Commission. (2016). Available online on <https://ec.europa.eu/echo/refugee-crisis> Retrieved May, 10, 2019. Federal Foreign policy. (2016). "Current refugee crisis – this is what German foreign policy is doing Tasks, data and facts", available online on <https://www.auswaertigesamt.de/blob/610630/5e2d86f9adefdd11d06bb63bb0bee5c2/aktuelle-fluechtlingskrise-en-data.pdf>
10. Olk, Sara. (2016), "Difficulties faced by Syrian refugees in Germany", borgenproject, Available online on <https://borgenproject.org/syrian-refugees-in-germany/> Engler, Marcus. (2016). "Germany in the refugee crisis – background, reactions and challenges", Vocal Europe, Available online on <https://www.vocaleurope.eu/germany-in-the-refugee-crisis-background-reactions-and-challenges/> Retrieved May, 15-2019

- السوريون في مصر" أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم"
١١. فارس لونيس، جامعة حسبية بن بو علي. (٢٠١٦). "اللجوء السوري بألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ.. معادلة الفرص والتحديات"، في؛ (محمد كالمو؛ محرراً)، المؤتمر الدولي الأول (اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول) جامعة أديامان، تركيا، ١٣-١٤ مايو ٢٠١٦.
12. Gilbert, Barney. (2017). "The Syrian Refugee Crisis: a resettlement programme that meets the needs of the most vulnerable". Available online on <https://www.centreforsocialjustice.org.uk/core/wp-content/uploads/2017/02/The-Syrian-Refugee-Crisis-Final-002.pdf>
13. McGuinness, Terry. (2017). "The UK response to the Syrian refugee crisis". House of commons library.
14. Abu jiries et all. (2014). "The U.S foreign policy toward the current Syrian crisis", Master thesis, Jordan.
١٥. سهام فتحي سليمان. (٢٠١٥). "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: ٢٠١١ - ٢٠١٣"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة.
١٦. عمار مساعدي وفريدة بلفراق. (٢٠١٦). "الوضعية الاجتماعية للاجئين السوريين في الجزائر بين اليسر والتسول"، في؛ (محمد كالمو؛ محرراً)، المؤتمر الدولي الأول (اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول) جامعة أديامان، تركيا، ١٣-١٤ مايو ٢٠١٦.
١٧. صابرين عوض. (٢٠١٦). "اللاجئون السوريون والحياة الخاصة بهم: واقع بيئة وواقع حياة انسان بلا وطن"، (محمد كالمو؛ محرراً)، المؤتمر الدولي الأول (اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول) جامعة أديامان، تركيا، ١٣-١٤ مايو ٢٠١٦.
١٨. نبيل مدالله العبيدي. (٢٠١٦). "حماية اللاجئين السوريين في تركيا: المشاكل والحلول"، في؛ (محمد كالمو؛ محرراً)، المؤتمر الدولي الأول (اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول) جامعة أديامان، تركيا، ١٣-١٤ مايو ٢٠١٦.
19. Akram, S., Bidinger, S., Lang, A., Hites, A., Kuzmova Y., & Nouredine, E. (2014). *Protecting Syrian refugees: Laws, policies, and global responsibility sharing*, Boston University School of Law.
20. <https://www.mfa.gov.eg/Arabic/MediaCenter/News/Pages/The-Ministry-of-Foreign-Affairs-launches-with-the-United-Nations-a-regional-response-plan-to-support-Syrian-refugees.aspx> Retrieved May,15, 2019

21. <https://www.erehnews.com/news/arab-world/1633153>
٢٢. اللجنة السورية لحقوق الإنسان. (٢٠١٣). "تقرير حول أوضاع اللاجئين السوريين في مصر. متاح على هذا الرابط <https://www.shrc.org/?p=16659> تم الاسترجاع في ١٨ مايو ٢٠١٩.
٢٣. هشام عيسى. (بدون تاريخ). "نبذة عن أوضاع اللاجئين في مصر"، ترجمة فاييولا دينا، المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين – برنامج أفريقيا والشرق الأوسط لمساعدة اللاجئين. متاح على الرابط التالي:
- <http://www.amnestymena.org/magazine/Issue21/SituationofRefugeesinEgypt.aspx?media=print>
24. Ayoub, Maysa and Shaden Khallaf. (2014). "Syrian Refugees in Egypt: Challenges of a Politically Changing Environment", School of global affairs and public policy, The American University in Cairo.
25. Ayoub, Maysa. (2016). "The situation of Syrian refugees in Egypt", Available online on: <https://www.academia.edu/20320335/>
[The Situation of Syrian Refugees in Egypt](#) Retrieve May, 25, 2019.
٢٦. سحر حساني بربري. (٢٠١٧). "أوضاع اللاجئين في المجتمع المصري: دراسة ميدانية على عينة من النساء السوريات اللاجنات في مصر"، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٥، عدد يوليو-سبتمبر ٢٠١٧.
27. Shahjahan Bhuiyan (ed). (2016). "Egypt's Post-2012 Response to the Syrian Refugee Crisis: A Theoretical Critique of Practical Approache", School of global affairs and public policy, department of public policy and administration", The American University in Cairo.
28. <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrian-refugees-in-turkey> Retrieved May, 25, 2019.
٢٩. للمزيد حول هذه الفكرة يمكن الرجوع إلى : سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٣. سمير أمين، التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة، ترجمة عادل عبد المهدي، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٤. سمير أمين التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤:

- السوريون في مصر" أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم"
- Frank, A. G.(1998) ReOrient: Global Economy in the Asian Age. Berkeley: University of California Press.
- Kay, C(2005) Andre Gunder Frank: From the 'Development of Underdevelopment' to the 'World System. Development and change journal.
- Kay, C. (1989) Latin American Theories of Development and Underdevelopment. London and New York: Routledge. Namkoong, Young. "Dependency Theory: Concepts, Classifications, and Criticisms. "The International Area Studies Review 2.1 (1999): 2-31. Print.
- Wallerstein, Immanuel. 1999."Frank Proves the European Miracle." Review 22(3): 3 5 5-71.
- Lauderdale,P& Oliverio,A, 2016: 185) The World System According to Andre Gunder Frank: Hegemony and Domination, Journal of World-Systems Research, Volume 21, Number 1, Pages 184-192, ISSN 1076-156X Denemark, Robert, Jonathan Friedman, Barry K. Gills, and George Modelski, eds. 2000. World System History: The Social Science of Long-Term Change. London: Routledge
٣٠. يمكن النظر إلى : عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث ، مجلة عالم المعرفة ، عدد ٧٨ ، الكويت ، ١٩٨٤ : حيث تذكر في الفصل الثاني دراسة راؤول بريبيش : الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي تبين تطور التجارة بين الدول المتخلفة والدول الصناعية المتطورة:
- Frank .A.G 2010. "Debunk Mythology, Re Orient Reality." Pp. 225-270 in Sing C. Chew and Pat Lauderdale, eds. Theory and Methodology of World Development: The Writings of Andre Gunder Frank. New York: Palgrave, McMillan Augelli, Enrico and Craig Murphy. 1998. America's Quest for Supremacy and the Third World: A Gramscian Analysis. London: Pinter.
- Bergesen, Albert. 2015. "World-System Theory After Andre Gunder Frank." Journal of World System Research, Chew, Sing and Pat Lauderdale, eds. 2010. Theory and Methodology of World Development: The Writings of

Andre Gunder Frank (Evolutionary Processes in World Politics). London: Palgrave Macmillan>Oliverio, Annamarie. 1998. The State of Terror. New York: SUNY Press.

31. for more see: Paul A. Papayoanou: Interdependence, Institutions and The Balance of Power: Britain, Germany, International Security, Vol. 20, No. 4, Spring 1996.

٣٢. المزيد حول هذه الفكرة يمكن العودة إلى : أغيري إيمانويل ، التبادل الغير متكافئ ، ١٩٦٩ .
٣٣. أنظر ، جيرار شاليان و آخرون ، العالم الثالث : الواقع و الاساطير، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٨، ص ٢٦-٣٣.

34. For more see : Frank, A. G 2014. "Foreword." Pp. ix-xv in Annamarie Oliverio, The State of Terror. New York: SUNY Press. Oliverio, Annamarie and Pat Lauderdale, eds. 2006. Terrorism: A New Testament. London:Sage UK and de Sitter. Lauderdale, Pat and Richard Harris. 2008. "Introduction to the Light of Andre Gunder Frank."Journal of Developing Societies 24(1): 2-12.

٣٥. يمكن العودة إلى ، هريبت شيلر ، المتلاعبون بالعقول ، ترجمة: عبدالسلام رضوان ، مجلة عالم المعرفة، عدد ٢٤٣، الكويت، ١٩٩٠، وكذلك هريبت شيلر ، الاتصال والهيمنة الثقافية ، ترجمة: وجيه عبدالمسيح ، الهيئة العامة المصرية للكتاب القاهرة ، ٢٠٠٧ :

Frank, A. G 1996. "The Underdevelopment ofDevelopment."Pp17-56 in Sing C. Chew and Robert Denemark, eds. The Underdevelopment of Development: Essays in Honor of Andre Gunder Frank. Thousand Oaks: Sage Publications. Oliverio, Annamarie and Pat Lauderdale, eds. 2006. Terrorism: A New Testament. London:Sage UK and de Sitter.

36. for more see : Joseph S. Nye, Jr.: Limits of American Power, Political Science Quarterly, Vol. 117, No. 4, Winter 2002.

37. For more see : Moses, D 2012 Understanding Dependency Theory: A Comparative Evaluation of Gunder Franks' Seminal Work in Today's

السوريون في مصر" أحوالهم المعيشية واحتمالات عودتهم"

World. Nader, Laura. 2002. The Life of the Law. Berkeley, CA: University of California Press.

٣٨. للمزيد حول هذه الفكرة يمكن العودة إلى : عواطف عبدالرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث، مجلة عالم المعرفة ، عدد ٧٨ ، الكويت ، ١٩٨٤ : حيث تذكر وجهة نظر المفكر الاقتصادي البرازيلي دوس سانتوس حول قضية التبعية .

٣٩. للمزيد حول هذه الفكرة يمكن العودة إلى : محمد صفوح الاخرس، علم الاجتماع الصناعي ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق، ٢٠٠٠. وكذلك : نادية الشيشيني ، نقل التكنولوجيا والتبعية التكنولوجية في الدول النامية ، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٤ ، ١٩٨٣ .

٤٠. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مجلة عالم المعرفة، عدد ١١٧، الكويت، ١٩٨٧ .

٤١. للمزيد حول هذه الفكرة يمكن العودة إلى : محمد سيد أحمد ، المتلاعبون بأمن سورية ، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠١٤ .

٤٢. قرار الرئيس حافظ الأسد باعتماد التعددية السياسية أدى إلى ظهور العديد من الأحزاب وخاصة في تكتل الجبهة الوطنية التقدمية والتي تضم (حزب البعث العربي الاشتراكي ، الحزب الشيوعي السوري ، الحزب الشيوعي السوري الموحد ، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي ، حزب العهد الوطني ، حركة الاشتراكيين العرب ، الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي ، الحزب السوري القومي الاجتماعي ، حزب الوحدويين الاشتراكيين ، حزب الاتحاد العربي الديمقراطي) كما ظهر في سورية بعض الأحزاب الأخرى وخاصة بعد إعلان الحرب الكونية على سورية ومنها حزب التضامن ، الحزب الديمقراطي السوري ، حزب الطليعة الديمقراطي ، حزب التضامن العربي الديمقراطي ، حزب التنمية الوطني ، حزب الشباب الوطني السوري ، حزب التنمية الوطني ، حزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية، حزب سورية الوطن ، حزب الإرادة الشعبية ، حزب الشعب .

43. for more see: Andrew Moravcsik : Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics, International Organization, Vol. 51, No. 4 Autumn 1997.

*الإشارة دائما في النتائج للبيانات الدولية يرجع لهذا المصدر:

Source: <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/1>

Abstract

**Syrians In Egypt: Their Living Conditions and Possibility of
their Return Back Home**

Dr Mohamed Sayed Ahmed

Associate Professor of Sociology

High Institute of Social Work, Cairo

The present study seeks to achieve a central Objective that is to recognize Syrians' living conditions in Egypt and the possibility of their return back home. This study depends on a theoretical framework based on dependency theory. This study uses quantitative methodology depending on social survey by sample. A questionnaire has been designed that translates questions of the study into measurable indicators. In respect to the fact that there is no a definite framework to choose the participants, a non probability sample has been chosen by using snow ball sample out of the total immigrants Syrians in Egypt that is estimated 500 participants to collect necessary data for analysis.

The present study has one main conclusion that although there are hug improvement in living levels for Syrians in Egypt, there is a strong desire to go back home as stated by 80% of responses of participants. The return of Syrian back home is based on specific conditions as stability in Syria, improving the impressions of Syrians to others who migrated during the war and there should be a guarantee for getting an amnesty to young males who are in the age of enlistment and reserve along with and going back to their own cities. In addition, it is also conditioned by availability of educational. Health and residential services., moreover, availability of water, electrical, gas, fuel supply, transportations and jobs opportunities along with some other conditions.